الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليـم العـالي والبحث العلمــي
جامعة محمد الصديق بن يحيى-قطب تاسوست-جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

بعنـــــــــوان:

التعاون الجزائري الصيني في المجال الصحي على ضوء جائحة كورونا كوفيد 19.

من إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ**

سمير لقريشي. الدكتور: بلال العيساني.

لجنة المناقشة:

1- الدكتور: سفيان ريموش، جامعة جيجل، رئيسا.

2- الدكتور: بلال العيساني، جامعة جيجل، مشرفا ومقررا.

3- الدكتور: خالد بشكيط، جامعة جيجل، ممتحناً.

السنة الجامعية :2021-2022

تشكـــــرات

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أومن بعيد وعلى رأسهم الاستاذ المشرف الدكتور بلال العيساني الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته القيمة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد الصديق بن يحي دون استثناء كل باسمه ومقامه على التوجيهات والإرشادات القيمة التي لم يبخل الكثير منهم بها علينا.

لقريشي سمير.

الإهـــــــــداء

أهدي عصارة هذا العمل المتواضع إلى :

روح أبي العزيز الذي رباني ، ثم ذهب وتركني .

أسأل الله عز وجل أن يتغمده برحمته الواسعة ، وأن يسكنه الفردوس الأعلى.

أمي الغالية التي انجبتني وربتني ،أطال الله في عمرها وأدام لها الصحة والعافية.

زوجتي ورفيقة دربي ، وإلى ابنتاي العزيزتان قرتا عيناي: دانية وجنة حفظهما الله.

كل الزميلات والزملاء دون استثناء كل باسمه ومقامه.

كل من ساهم في اتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

لقريشي سمير.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
فهر المحتويات	
المقدمة	1
الفصل الاول: ظاهرة التعاون الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات	
المبحث الاول: تطور مفهوم التعاون الدولي	9
أولا: الفكر التعاوني عند أفلاطون وآرسطو	9
ثانيا: كانط والجمهورية الفاضلة	12
ثالثا: مؤتمر واستفاليا وظهور الدولة الحديثة	13
المبحث الثاني: مفهوم التعاون الدولي والمفاهيم المشابهة له	15
أولا: مفهوم التعاون الدولي	15
ثانيا: المفاهيم المشابهة	17
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة التعاون الدولي	19
أولا: النظرية الواقعية	19
ثانيا: النظرية اللبيرالية	22
ثالثا: النظرية البنائية	27
الفصل الثاني: تطور التعاون الجزائري الصيني وجالاته	
المبحث الاول: التعاون الجزائري الصيني قبل الاستقلال	34
أولا: الدعم الصيني المادي للثورة	35
ثانيا: الدعم الصيني العسكري للثورة	35
ثالثا: الدعم الصيني السياسي للثورة	35
المبحث الثاني: التعاون الجزائري الصيني بعد الاستقلال وخلال الحرب الباردة	37

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: التعاون الجزائري الصيني بعد الحرب الباردة	39
أولا: التعاون في مجال المحروقات.	40
ثانيا: التعاون في مجال التنمية	46
ثالثا: التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي	53
الفصل الثالث: آليات التعاون الجزائري الصيني في مكافحة وباء كورونا (كوفيد19)	
المبحث الأول: التدابير الصحية والوقائية لمواجهة كورونا	62
أولا: تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات	62
ثانيا: الحد من التجمعات	62
ثالثا: قيود السفر	66
رابعا: تنصيب لجنة متابعة ورصد وباء كورونا:	67
خامسا: العزل الصحي المحلي	68
سادسا:إجراءات الجماعات المحلية	69
سابعا: التسهيلات الجمركية والضريبية	70
المبحث الثاني: الدعم الصيني للجزائر في محاربة الجائحة	70
أولا: المساعدات والهبات المقدمة من طرف الصين.	71
ثانيا: اتفاق جزائري صيني لتوفير لقاح كورونا.	75
ثالثا: الشراكة الصينية الجزائرية لإنتاج اللقاح في الجزائر	76
المبحث الثالث: آفاق ومستقبل التعاون الجزائري الصيني في المجال الصحي	78
تطلعات مستقبلية	81
الخاتمة	84
قائمة المصادر المراجع	87

قائمة الجداول:

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين والجزائر بين 2007 – 2015	45
02	حجم الواردات والصادرات الصينية للجزائر خلال السنوات الأخيرة	45

مقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام النظام الدولي الجديد عرفت العلاقات الدولية تحولات جذرية، سواء في ميزان القوى العالمي أوظهور مفاهيم جديدة وتهديدات لم تكن موجودة من قبل، وما يميزها أنها عابرة للحدود ومعقدة وغير متماثلة، وعلى رأسها الارهاب والجريمة المنظمة والأوبئة بمختلف أنواعها، وهذا ما دفع بالدول الى مراجعة أجنداتها الأمنية بالشكل الذي يستوعب هذه المخاطر والتهديدات.

ولعل من بين التهديدات الأكثر ضررا والتي أرعبت العالم بأكمله بما فيه الدول الكبرى وباء كورونا (كوفيد19) الذي فتك بالبشرية وأدخلها في حالة رعب شديد نظرا لخطورته وصعوبة التعامل معه خاصة في بداية ظهوره، حيث كانت أول الدول المتضررة منه هي الصين، وقد أعلنت الجزائر عن استعدادها لمساعدة هذه الأخيرة بحكم العلاقات الوطيدة بينهما في حين قامت الصين بمساعدة الجزائر في فترات لاحقة، وتعد العلاقات بين البلدين علاقات متميزة تاريخيا وحاضرا؛ ذلك أن الجزائر والصين يتمتعان بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية متعددة الأوجه وضاربة في عمق التاريخ، فقد كانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية.

وتعود بداية الاتصال بين الصين والجزائر إلى مؤتمر باندونغ في أفريل 1955، ولكن بدأت العلاقات الرسمية عقب الاعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث اعترفت الصين بها بعد ثلاثة أيام من تأسيسها وذلك في 22سبتمبر 1958 ثم تطورت بشكل أكبر بعد استقلال الجزائر أين أفرزت العديد من النتائج على جميع الأصعدة والمستويات.

وبعد انتهاء الحرب الباردة عرفت العلاقات الجزائرية الصينية تحولا جذريا نتيجة التحولات الحاصلة في المجتمع الدولي فتغيرت من البعد الايديولوجي إلى البعد الاقتصادي، حيث عمل البلدين على تعميق الصداقة وتطوير التعاون بينهما في جميع المجالات من أجل تحقيق مكاسب أكبر لكلا الطرفين والتصدي لمختلف التهديدات والصمود أمامها ، وهذا ما رأيناه في أزمة كورونا (كوفيد19) حيث أنه في حين كانت جميع الدول منغلقة على نفسها بقيت العلاقات الجزائرية الصينية قائمة على التعاون في مواجهة الجائحة ومحاربتها وذلك من خلال تبادل مختلف الخبرات والتقنيات لذلك.

وفي هذا الاطار أردنا التطرق في هذه المذكرة الى دراسة طبيعة العلاقات الجزائرية الصينية ومعرفة مدى عمق واتساع العلاقة بينهما، ودراسة الآليات المتخذة من طرفهما في مكافحة جائحة كورونا (كوفيد19).

1-أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع في:

- معرفة مدى عمق العلاقة بين الجزائر والصين.
- معرفة قيمة ومكانة الجزائر بالنسبة للصين.
- استشراف المستقبل، وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من هذه علاقتها مع الصين وجعلها أكثر ايجابية من خلال توسيع مجالات التعاون بين البلدين.

2- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

-دراسة طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية، ومدي ترابط البلدين ببعضهما البعض.

- معرفة آليات التعاون بين الجزائر والصين في محاربة وباء كورونا (كوفيد 19).

- معرفة امكانية توسيع مجالات التعاون بين البلدين.

3-أسباب اختيار الموضوع.

تتجلى اسباب اختيار الموضوع الى اسباب ذاتية واخرى موضوعية.

أ-الاسباب الذاتية.

الفضول في البحث عن عمق العلاقة بين الجزائر وبكين، وأهم مجالات التعاون بينهما.

ب-الاسباب الموضوعية: تتجلى هذه الأسباب من خلال:

- تسليط الضوء على اليات التعاون الجزائري الصيني في مجابهة جائحة كورونا (كوفيد19).
- معرفة مكانة الجزائر وأهميتها بالنسبة للصين.
- معرفة الفرص المتاحة للجزائر من أجل تكثيف التعاون مع الصين في جميع المجالات بالشكل الذي ينعكس ايجابا على الاقتصاد الجزائري.

4-اشكالية الدراسة.

تتعامل الصين في سياستها الخارجية مع الجزائر بطريقة خاصة، ونفس الشيء بالنسبة للجزائر؛ ففي عز أزمة كورونا لم يتخلى الطرفان عن بعضهما البعض، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

-ماهي آليات التعاون الجزائري الصيني في المجال الصحي على ضوء جائحة كورونا (كوفيد 19)؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تطور مفهوم التعاون الدولي؟ وكيف يمكن تفسيره؟
- ماهي مراحل تطور التعاون الجزائري الصيني ومجالاته؟
- ماهي أشكال التعاون الجزائري الصيني في مجابهة جائحة كورونا (كوفيد 19)؟

5-الفرضيات.

أ-الفرضية الرئيسية.

- **لقد كان لعمق العلاقات الجزائرية الصينية ومتانتها أثر كبير في تعزيز التعاون الثنائي في مواجهة كورونا (كوفيد19).**

ب-الفرضيات الثانوية.

- كلما زاد التعاون في المجال الاقتصادي زاد التعاون في المجالات الأخرى.
- تعتبر الصين شريكا أساسيا وموثوقا فيه بالنسبة للجزائر على ضوء جائحة كورونا (كوفيد19).

6-حدود الدراسة.

في حدود الدراسة جرت دراستنا في:

أ- **الحدود المكانية**: ركزت الدراسة على الصين والجزائر، المتواجدتين في القارتين الآسيوية والافريقية.

ب- **الحدود الزمانية**: منذ ثورة التحرير الجزائرية إلى يومنا هذا.

7-مناهج الدراسة.

لدراسة أي موضوع أو إجراء أي بحث، يجب وضع الأسس المنهجية لتوجيه الباحث.
وعليه فالدراسة انطلقت من تاريخ العلاقات الصينية الجزائرية؛ لذلك استدعت طبيعة الموضوع المزج بين ثلاث مناهج هي المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الاحصائي.

أ-المنهج التاريخي: أن المنهج التاريخي يساعدنا على رصد اهم المحطات التاريخية في مسار العلاقات بين الصين والجزائر، كما انه لا يمكن فهم وتحليل طبيعة العلاقات دون الرجوع الى السياق التاريخي باعتبار ان العلاقات بين الجانب الصيني والجانب الجزائري مرت بعدة مراحل.

ب-المنهج الوصفي: اعتمادنا على المنهج الوصفي في وصف طبيعة العلاقات بين الصين والجزائر.

ج-المنهج الاحصائي: تطرقنا في دراستنا الى عرض بعض النسب والأرقام والإحصائيات من أجل زيادة مصداقية تحليلنا واسناده بإحصاءات تدعمه.

8- الدراسات السابقة: نظرا لحداثة موضوع الدراسة فإنه يفتقر الى الدراسات الاكاديمية المعمقة، ماعدا بعض المذكرات والمقالات والتقارير الدورية التي حاولت فهم التعاون الدولي لمكافحة كورونا (كوفيد19).

أولا: رسالة ماجستير للباحثة جندي سارة، جامعة الجزائر3، 2015 تحت عنوان: العلاقات العربية الصينية-دراسة حالة الجزائر-؛ أين حاولت الكشف على مجالات التعاون بين الدول العربية والصين وركزت على التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني.

ثانيا: مقال منشور للأستاذة طيب جميلة من جامعة الجيلالي بونعامة(خميس مليانة) بعنوان: "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة-العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا-" أين حاولت الأستاذة تتبع تطور العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة والتركيز على نموذج الجزائر؛ كما أن الأستاذة ركزت على الجانب الاقتصادي فقط.

9- صعوبات الدراسة: إن أبرز الصعوبات التي واجهتها الدراسة تتمثل في شح المراجع خصوصا أن الموضوع حديث ولا يتوفر على المراجع الكافية والموجود منها عبارة عن تقارير صادرة عن منظمة الصحة العالمية ومؤسسات أخرى، أو مقالات منشورة في المجلات والجرائد، الى جانب بعض المذكرات التي حاولت فهم الظاهرة ومحاولة تفسير التعاون الدولي حولها.

10- تفصيل الدراسة.

قسمنا البحث الى ثلاثة فصول كل فصل يحتوي على مباحث وكل مبحث على عدة عناصر؛ ومن هنا ستتناول الدراسة في الفصل الأول ظاهرة التعاون الدولي من خلال دراسة في المفاهيم

والمقاربات؛ فالمبحث الاول نتناول فيه تطور ظاهرة التعاون الدولي، والمبحث الثاني نتناول فيه مفهوم التعاون الدولي والمفاهيم المشابه له، أما المبحث الثالث فنتناول فيه المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة التعاون الدولي .

وبالنسبة للفصل الثاني؛ فقد تناولت فيه هذه الدراسة تطور التعاون الجزائري الصيني ومجالاته، حيث تناول المبحث الاول التعاون الجزائري الصيني قبل استرجاع سيادة الجزائر، وتناول المبحث الثاني التعاون الجزائري الصيني بعد استقلال الجزائر وخلال الحرب الباردة(1962-1990)، اما المبحث الثالث فتناول التعاون الجزائري الصيني بعد الحرب الباردة.

أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير، فقد تناولت فيه الدراسة آليات التعاون الجزائري الصيني في مجابهة جائحة كورونا (كوفيد19)، حيث تناول المبحث الاول التدابير الصحية والوقائية لمواجهة وباء كورونا، أما المبحث الثاني فتطرق الى برنامج الدعم من طرف الصين لمكافحة وباء كورونا (كوفيد 19)، أما بالنسبة للمبحث الثالث فتطرق الى آفاق ومستقبل التعاون الجزائري الصيني في المجال الصحي.

مقدمة الفصل:

تعتبر فكرة التعاون الدولي قديمة قدم المجتمعات، حيث أن فكرة التعاون كانت قائمة بين مختلف شعوب العالم على الرغم من اختلاف أعراقهم وثقافاتهم وأديانهم، ويمكن تتبع أصولها عبر مختلف العصور، ففي العصور القديمة كانت غزوات كبار الفاتحين، كالإسكندر وقيصر ترمي إلى نشر النفوذ الإغريقي والروماني على التوالي بين مختلف الشعوب المعروفة في ذلك الوقت.

وكان النظام الذي أقامته الدولة الرومانية وساد العالم عدة قرون في ظلال السلم أعمق أثرا وأبقى على الزمن من أي نظام مضى أو جاء بعده، فقد كان في الدولة الرومانية أقوام يختلفون جنسا ولغة ودينا وعادات، فكانت روما تغرس فيهم جميعا حضارتها وتنشر ثقافتها وتمد طرقها وتقيم جسورها وتطبق قانونها وتمنحهم جميعا حقوقا مثل حقوق أهل روما نفسها، وكان من أثر هذه الطمأنينة بين الشعوب أن اصطنعوا للسلام صفة، فأطلقوا عليه "سلام روما".

جاءت بعد ذلك فترة العصور المظلمة أو العصر الوسيط، حيث أن الأديان الإلهية دعت الناس إلى عبادة الله تعالى وأشاعت بينهم روح الإخاء والمحبة والمساواة. وكان الرسل الكرام في نشر دعوتهم يؤمرون بتعميم رسالاتهم وإذاعة مبادئ الرحمة والعدل بين الناس على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم.[1]

ولا ننسى اثر الكنيسة المسيحية التي جذبت إليها أباطرة الرومان، حيث اتحدت المسيحية والإمبراطورية ولما سقطت الإمبراطورية الغربية قامت الكنيسة تؤدي للشعوب ما كانت روما تؤديه من رعاية وزعامة، وورثت الكنيسة عن الدولة الرومانية صفتها العامة فصارت تعرف بالكاثوليكية، أي الجامعة، وأصبح لبابا روما سلطان روحي أخذ ينمو ويقوى بدخول القبائل البربرية في الدين المسيحي حتى شمل جميع ملوك أوروبا وأمرائها، وصار البابا هو الهيئة العليا التي يحتكم إليها جميع الملوك والأمراء في مشاكلهم وخلافاتهم.

---

1 حسن عبد العزيز، **"الكنيسة المسيحية: صراع الدين والدولة"**، 02-12-2019، من موقع:

https://www.arabi21.com

وعليه فقد تناول هذا الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الاول تناول تطور ظاهرة التعاون الدولي.

أما المبحث الثاني فتناول مفهوم التعاون الدولي والمفاهيم المشابهة له.

وأما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرق الى المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة التعاون الدولي.

المبحث الأول: تطور ظاهرة التعاون الدولي.

لقد كان لاشتراك الشعوب الأوروبية في العقيدة المسيحية وسير الناس في جميع الأصقاع على نهج مسيحي واحد، أثر ظاهر في ارتباطهم معا أثناء الحرب الصليبية على الرغم من الحواجز الطبيعية والمسافات الشاسعة التي كانت تفصل بينهم، وقد اعتبر ارتباط الشعوب الأوروبية في أثناء الفترة التي سيطرت فيها الكنيسة والبابوية أقرب النظم إلى فكرة التعاون الحديثة بين الدول.

وعلى الرغم من الحروب المتعاقبة التي اشتركت فيها دول أوروبا في فترات سابقة لم تكن خالية من المشاريع النظرية والآراء السياسية التي كانت ترمي إلى تحقيق السلام، نذكر أهم المفكرين في تلك الحقبة:

أولا: الفكر التعاوني عند أفلاطون وأرسطو.

1/ أفلاطون والمدينة الفاضلة.

إن مدينة أفلاطون الفاضلة هي من الأحلام التي تمنى تحقيقها، وحاول تحويلها إلى حلم عام عند جميع الناس، ولكن لم تتمكن أي من المُجتمعات الإنسانية من تنفيذ هذا الحلم على أرض الواقع منذ عهد أفلاطون حتى الوقت الحالي؛ بسبب غياب الواقعية عن العديد من الأفكار التي طرحها أفلاطون، والتي تُعتبر فقيرةً وغير قادرةٍ على مُحاكاة الفكر البشريّ؛ لأن أفكار أفلاطون ارتبطت مع مفهوم اليوتوبيا، والتي تشير إلى مصطلح يوناني قديم يعبر عن فكرة عدم وجود المكان؛ أي يستحيل تطبيق مدينة أفلاطون الفاضلة.[1] الفكرة العامة للمدينة الفاضلة لم تظل مرهونة في الأفكار التي قدمها أفلاطون، بل انتشرت أفكارها في الفلسفة الإسلاميّة القديمة، وتحديدا في القرن الرابع للهجرة عندما ظهر المفكر والعالم العربي المسلم الفارابي، والذي قام بتأليف كتاب حول فكرة المدينة الفاضلة، وطرح

---

1 أفلاطون، **"الجمهورية الفاضلة"**، من موقع:

https://www.noor-book.com

فيه مجموعة من المبادئ التي تشير إلى المجتمع الإنسانيّ الفاضل المعتمد على فكرة تحالف الأمم معا في مجتمع واحد، بعكس مدينة أفلاطون التي اهتمت بفكرة المدينة الضيقة، أي المجتمع الواحد الذي يتم بناؤه وفقا لمبادئ الفضيلة وضمن حدوده فقط، تعتمد مدينة أفلاطون الفاضلة على مجموعة من المبادئ أهمها:

1- مدينة خيالية قد تطبق في الواقع، وتساهم في توفير السعادة لكل شخص يسكن فيها.
2- عدد سكان المدينة الفاضلة قليل؛ إذ لا يمكن لهم التعرف على بعضهم بسهولة.
3- كافة الممتلكات والأشياء الموجودة في المدينة تعتبر ملكية عامة، ولا يوجد أي شيء ضمن نطاق الملكية الخاصة.
4- تتكون المدينة من ثلاث طبقات من السكان، وهم: الأوصياء، والمحاربين، والمزارعين، وكلهم يعملون في المدينة الفاضلة، ولكل منهم عمله الخاص.
5- يعتمد تحقيق الرفاهية لمجتمع المدينة الفاضلة على التعاون بين كافة سكانها؛ أي أن تتكامل وظائفهم معا في وحدة واحدة.[1]

2/ أرسطو:

يعرف أرسطو المدينة على أنها جمعية سياسية، ويؤكد أن كل هذه الجمعيات مثل كل الأعمال البشرية المتعمدة، تتشكل بهدف تحقيق بعض الخير، ويضيف أن الاتحاد السياسي هو الشكل الأكثر سيادة للجمعيات لأنه يشمل جميع أشكال الجمعيات الأخرى ويهدف إلى الصالح الأعلى.[2]

1- تقوم الأنواع المختلفة من الجمعيات الموجودة على أنواع مختلفة من العلاقات، الوحدة الأساسية للارتباط هي الأسرة، ويليها القرية، والرابطة النهائية هي المدينة والتي من أجلها يتحرك البشر بشكل طبيعي، الذين يسعون للوصول إلى أعلى مستوى من جودة الحياة.

2- كما يستنتج أرسطو أن الإنسان بطبيعته حيوان سياسي، فقط كجزء من المدينة يمكن للناس أن يدركوا طبيعتهم بالكامل، وهم أسوأ من الحيوانات، ويحدد أرسطو الأنواع الثلاثة للعلاقات

---

1 أفلاطون، مرجع سابق.

2 آرسطو، مصطفى النشار، "الدولة المثالية بين أفلاطون وارسطو"، **مجلة الاستغراب**،العدد 21، د.ب.ن، 2021.

3- التي تتكون منها الأسرة كما يلي: السيد والعبد، الزوج والزوجة، الوالدان والطفل، كما أنه يحدد العنصر الرابع في الأسرة والذي يسميه (فن الاكتساب).

4- ينظر أرسطو إلى العبيد على أنهم الوسيلة التي يؤمن السيد من خلالها مصدر رزقه، ويدافع عن العبودية بالإشارة إلى أن الطبيعة تتكون عموماً من عناصر حاكمة وعناصر محكومة، فبعض الناس عبيد بطبيعتهم، والبعض الآخر أسياد بالفطرة وبالتالي، من الظلم استعباد أولئك الذين ليسوا عبيداً بطبيعتهم، بالحرب أو بوسائل أخرى.

5- على الرغم من أن السيادة على العبودية تعتبر موروثة بشكل عام، إلا أن العبودية لا تكون إلا عندما تكون سيادة السيد على العبد مفيدة لكلا الطرفين، يُشبّه أرسطو العلاقة بين السيد والعبد بالعلاقة بين الروح والجسد، حيث أن السيد يمتلك قوى عقلانية وقادرة، بينما العبد الذي يفتقر إلى هذه يصلح فقط للقيام بواجبات معينة.

6- يفحص أرسطو فن الاكتساب، الذي يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية، والتمييز بين الاكتساب الطبيعي وغير الطبيعي، يسعى الأشخاص المختلفون إلى تلبية هذه الاحتياجات بطرق مختلفة اعتمادا على نمط حياتهم، فبعضهم مزارعون، وبعضهم صيادون وجامعو ثمار، وبعضهم قراصنة أو سارقون، وما إلى ذلك، يُسمى تأمين الطعام والمأوى والضروريات الأخرى اكتسابا طبيعياً لأنه جزء لا غنى عنه من إدارة الأسرة.

7- من ناحية أخرى، يتكون الاستحواذ غير الطبيعي من تجميع الأموال، حيث يلاحظ أرسطو أن السلع مثل الطعام والملابس ليس لها قيمة إستعمالية فقط، بل لها أيضاً قيمة تبادلية، في المجتمعات التي تكون فيها التجارة شائعة.

8- تنشأ العملة النقدية بشكل طبيعي كميسر للتبادل، والهدف من التبادل هو تراكم مثل هذه العملة، أي إنتاج الثروة النقدية بدلاً من الاستحواذ الطبيعي على السلع، كما يكره أرسطو هذا التراكم للعملة لأنه لا يوجد حد لمقدار العملة الذي يمكن للمرء أن يجمعه مما يؤدي بالناس إلى الانغماس في المتعة الزائدة.[1]

---

1 ارسطو، مرجع سابق.

ثانيا: كانط ومخطط السلام الدائم.

قدم كانت في كتابه الشهير مشروعًا للسلام لكي تنفذه الحكومات، ووصفت البنود التمهيدية تلك الخطوات التي يجب اتخاذها بشكل فوري أو على وجه السرعة المتعمدة والمتمثلة في:[1]

1- إن أي معاهدة من معاهدات السلام لا تعد صالحة إذا انطوت نية عاقديها السرية على أمر من شأنه إثارة حرب في المستقبل.
2- إن أي دول مستقلة، كبيرة كانت أو صغيرة، لا يجوز أن تخضع لسيادة دولة أخرى سواء كان بالوراثة أو التبادل أو الشراء أو الهبة.
3- يجب إلغاء الجيوش الدائمة على مر الزمان بشكل كامل.
4- يجب ألا تعقد ديون وطنية من أجل المنازعات الخارجية للدولة.
5- يحظر على أي دولة أن تتدخل بالقوة في نظام أو دستور دولة أخرى أو في حكومتها.
6- لا يسمح لأي دولة في حرب مع أخرى أن ترتكب أعمالًا عدائية، قد يكون من شأنها عند عودة السلم، امتناع الثقة المتبادلة بين الدولتين: مثل استخدام القتلة والتسميم ونقض شروط التسليم والتحريض على الخيانة في الدولة المعارضة.

وهناك ثلاث مواد نهائية لا تسمح بتوقف الأعمال العدائية فقط، بل إنها تعتبر بمثابة الأساس الذي يبنى عليه السلام:[2]

1- يجب أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورًا جمهوريًا.
2- يجب أن يقوم قانون الشعوب على التحالف بين دول حرة.
3- يقتصر قانون المواطنة العالمية أو الأجنبية على شروط كرم الضيافة العالمي.

يتشابه مقال كانت إلى حد ما مع نظرية السلام الديمقراطي الحديث. فيتحدث عن دول جمهورية وليست ديمقراطية، إذ يعرفها بأن لها حكومات تمثيلية، بالطريقة التي يتم بها فصل السلطة

---

1 كانط ايمانويل، **"مشروع السلام الدائم"**، تر: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1952، ص 13.

2 المرجع نفسه، ص 14.

التشريعية عن السلطة التنفيذية. ولم يناقش حق الاقتراع العام والذي يعد أمرًا حيويًا بالنسبة للديمقراطية الحديثة، ومهمًا للغاية بالنسبة إلى بعض المُنظرين في العصر الحديث؛ واختلف المعلقون اللاحقون حول ما إذا كانت لغته تحمل رسالة ضمنية، على الرغم من دفاع العديد من مفكري عصر التنوير بشكل أكبر عن جمهوريات أرستقراطية يتولاها أهل المعرفة. ولا يتعامل المقال مع الحكومات الجمهورية على أنها كافية في حد ذاتها من أجل تحقيق السلام: فتعد حرية الهجرة (كرم الضيافة) وعصبة الأمم، من الأمور الضرورية للتفعيل الواعي لمشروع المواد الستة. ويزعم كانت أن الجمهوريات لن تكون في حالة سلم مع بعضها البعض فقط، بل تعتبر أيضًا الأكثر مسالمة بين أشكال الحكم الأخرى في العموم.[1]

ثالثا: مؤتمر وستفاليا 1648 وظهور الدولة الحديثة.

لقد مرت الدول الأوروبية بصراع ونزاع تمثل في حرب الثلاثين عاماً التي جلبت الخراب والدمار علي أطراف ذلك النزاع ،الذي بدأ بطابع ديني في البداية ثم مع دخول معظم دول أوروبا الحرب تحول من حرب دينية بين الكنيسة الكاثوليكية وحركات الإصلاح البروتستانتي إلى حرب علي الحكم والنفوذ، وكانت هناك العديد من الأسباب والدوافع المباشرة فضلاً عن كل ما ذكر من سوء الأوضاع وما جرتة حرب الثلاثين عاماً التي كادت أن تقضي علي القارة الأوروبية، إذ ساهمت تلك الأسباب

والدوافع بشكل فعال في التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتصارعة، فكانت تلك الأسباب بمثابة المحرك، والدافع الأساسي لعقد صلح وستفاليا ونلخص تلك الأسباب والدوافع فيما يلي:[2]

1-الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدتها الولايات الألمانية كونها مسرح تلك الأحداث، إذ أدت حرب الثلاثين عاما إلى خسائر كبيرة في الأرواح والأموال، فضلاً عن كل ما حل بالمدن والقرى علي حد سواء من دمار وخراب.

2-التغيير الديموغرافي الذي أنتجته الحرب، والتي أدت إلى هجرة الكثير من العائلات التي

---

1 كانط ايمانويل، مرجع سابق، ص15

2 عصام عبدالمنعم البدري، عبدالله احمد السيد، **"أثر معاهدة واستفاليا 1648، ومؤتمر فيينا(1815-1814) في تطور القانون الدولي العام(دراسة مقارنة)"**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، 2020.

3-كانت متعايشة فيما بينها نتيجة للصراع الديني، والذي أجج الطائفية والمذهبية في الولايات الألمانية.

4- انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة كالطاعون، وتفشي المجاعة بشكل ملفت للنظر في المدن والقرى الألمانية، والذي ولد تذمرا كبيرا بين صفوف الأهالي.

5-وفاة الإمبراطور "فرديناند الثاني" ، ومجيء ابنه "فرديناند الثالث" ، الذي وجد خزينة الدولة خاوية ومفلسة ، فضلاً عن عدم تحقيق جيوشه لأي انتصارات حاسمة ، مما دفعه إلى التفكير في عقد الصلح.

6-الانتصارات الكبيرة التي بدأت تحققها الجيوش الفرنسية والسويدية ومن تحالف معها، والتي بدأت تهدد العاصمة فيينا.

7-تعرض نظام "ريشليو" في فرنسا إلى الكثير من المتاعب الداخلية نتيجة إطالة أمد الحرب.

8-القيام بالعديد من حركات التمرد في اسبانيا بسبب تلك الحرب وما كبدته لكل الأطراف المتنازعة من خسائر كبيرة.[1]

ومما نلاحظه أن هذه الأسباب والدوافع قد عجلت من السعي إلى عقد الصلح بأقرب وقت ممكن، إذ أدركت القوى المتصارعة أنه لن يستطيع أي طرف القضاء علي الطرف الآخر نهائياً ،وأنه لا سبيل لإنهاء تلك الحرب إلا من خلال تبني أعراف جديدة في التعامل مع الأحداث والحروب وتغليب فكرة التحاور والدبلوماسية التي أخذت في الظهور التدريجي، وأن يقدم طرف للآخر تنازلات مع الحد من سيطرة الكنيسة والبابا علي الحياة السياسية واقتصار سلطة الكنيسة علي الحياة الدينية والعبادات والتخلص من سلطة البابا الدنيوية، ومن ثم يجب أن يتم الاعتراف لأبناء الديانة المسيحية بحرية اعتناق المذهب الملائم لهم، وإقرار مبدأ "التعايش الديني" بين البروتستانت والكاثوليك، وإقرار مذهب البروتستانت كعقيدة معترف بها، وأنه لا يحق للكنيسة طلب الولاء من الشعوب منعاً لتجدد أي صراع ديني،[2]ومن أجل ذلك حاولت العديد من الأطراف إيقاف الصراع بشتي الوسائل ،فكان لابد من عقد

---

1 عصام عبدالمنعم البدري، عبدالله احمد السيد، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

معاهدة أو صلح لضمان إيقاف تلك الحرب ومن ثم وضع مبادئ وبنود تكون ملزمة لكل الأطراف التي سوف توقع عليه لتكون صمام الأمان لفترة من الزمن.

المبحث الثاني: مفهوم التعاون الدولي والمفاهيم المشابهة له.

أولا: مفهوم التعاون الدولي.

1/التعريف اللغوي للتعاون الدولي:

التعاون لغة هو العون المتبادل أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين وهذا هو المعنى العام لكلمة تعاون، يقال تعاون القوم أي عاون بعضهم بعضا، واستعان فلان فلانا وبه، أي طلب منه العون.

وأما مصطلح "الدولي" يعرف على أنه: تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين أو نفع مشترك وهو المعنى الذي ورد في المبادئ والمثل الدينية والذي يفهم منه التضافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة كقوله تعالى:﴿ **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**...﴾[1]، كما يقول صلى الله عليه وسلم: **"الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"**[2].

ويمكن القول أن التعاون الدولي هو تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والإنسانية وغيرها، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا وقد جاء هذا المبدأ في سياق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة وفقا للمادة الأولى منه.

وعليه يعرف التعاون الدولي لغة على أنه: "تبادل العون بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة تتعدد أوجهه باختلاف الغرض المرجو من العلاقات بين الأطراف المتعاونة"[3].

---

1 القرآن الكريم، **سورة المائدة**، الآية 02.

2 الحديث النبوي الشريف، **"خلاصة القواعد والفوائد من الأربعين النووية"**، الحديث السادس والثلاثون، رواه مسلم، رقم 2699.

3 جمال مقراني، "التعاون الدولي في تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدولية"، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد01، 2018، ص254.

2/ التعريف الاصطلاحي للتعاون الدولي:

يعد هذا المصطلح من المفاهيم الصعبة وهذا راجع إلى الاختلاف الحاصل حول وضع تعريف جامع له، وهذا لاتساع المجال الذي قد يشمله وتعدد الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التعاون والتي لا يمكن حصرها فضلا عن وسائلها المتجددة التي جعلت ظاهرة التعاون ظاهرة متغيرة ومتطورة بشكل دائم.

وإذا كان جوهر ومفهوم التعاون لا يختلف باختلاف مجالاته فهو دوما يتم بين طرفين أو أكثر يقدم فيه كل طرف ما أمكنه من المساعدة باتفاق مسبق لتحقيق هدف مشترك.[1]

3/ التعريف الفقهي للتعاون الدولي:

يعرف الأستاذ jean touscoz التعاون بقوله: "التعاون الدولي نشاط يقوم به عضوين دوليين لتحقيق أهداف مشتركة عن طريق وسائل معينة، يستلزم استقرارا معينا ويتطلب أحيانا خلق مؤسسات دولية". كما يعرف آخرون التعاون الدولي على أنه:" شكل للتعايش السلمي وللعلاقات الدولية الودية

لتحقيق أهداف موحدة بصفة مستمرة عن طريق استعمال وسائل محددة". ومن هذين التعريفين يمكن استخلاص العناصر الأساسية للتعاون الدولي والمتمثلة في:[2]

1- أنه نشاط تقوم به الدول بصفة خاصة.
2- يهدف هذا النشاط إلى تحقيق أهداف ومصلحة مشتركة تسعى الدول إلى الوصول إليها.
3- وجود أجهزة ومؤسسات دولية تقوم بوظيفة التعاون الدولي.

كما يعرف التعاون الدولي كذلك على النحو التالي:"هو نوع من أنماط العلاقات الدولية، التي تتضمن وضع سياسة متابعة خلال مدة معينة وتجسيدها في الواقع بفضل الأجهزة الدائمة لعلاقات الدولية في ميدان أو عدة ميادين محددة، دون المساس بسيادة الأطراف".[3]

---

1 جما مقراني، مرجع سابق، ص 255.

2 محمد صخري، **"التعاون الدولي وهيئاته"**، من موقع:

https://www.politics-dz.com

3 المرجع نفسه.

أما الدكتور صلاح الدين عامر، فهو يفرق بين مفهومين للتعاون الدولي مفهوم ضيق ومفهوم واسع، إذ أن المفهوم الأول ينحصر في التعاون بين الدول cooperation interetatique، في حين يمتد المفهوم الثاني ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة.[1]

ثانيا: المفاهيم المشابهة للتعاون الدولي.

1- مفهوم الإعتماد المتبادل:

إن فكرة الإعتماد المتبادل ليست فكرة جديدة، بل فكرة لها جذورها التاريخية فهي تجاوز مفهوم المشاورة و التفاهم بين الدول إلى مرحلة التنسيق الموضوعي المبني على أسس واقعية فرضته طبيعة التطور و النهوض التي تمر بها المجتمعات الإنسانية و التي تستدعي درجة عالية من التعاون على المستوى الإقليمي أو الدولي فالإعتماد المتبادل بين أطراف العملية الإقتصادية يمثل إطار للتعاون الإقتصادي أو التبادل التجاري نظرا إلى تنوع الموارد الطبيعية و مصادر الطاقة و التفاوت في المستويات الصناعية بين مختلف أجزاء العالم ، إن الجديد في ظل العولمة هو تعميق الإعتماد المتبادل من خلال المنافسة و الإبتكارات التكنولوجية و تحرير التجارة الدولية و إنتشار عولمة الإنتاج و الأسواق .

أما مصطلح الإعتماد المتبادل فقد إنتشر بشكل واسع في مجال السياسة منذ الخمسينات من القرن العشرين و استخدم هذا المصطلح في لغة الفلسفة السياسية و يشير إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة ، هذه التأثيرات تنشأ من التبادلات التجارية و قد ركز علماء السياسة على تحليل تداعيات العلاقات الإقتصادية على النزاع السياسي بين الدول .[2]

في مجال الإقتصاد فإن مصطلح الإعتماد المتبادل إنتشر خلال السنوات 1970-1980 و تزامن ذلك مع سياسات التحرير الإقتصادي و الإنفتاح الإقتصادي و النمو الكبير للتجارة الدولية و

---

1 جمال مقراني، مرجع سابق، ص 156

2 عائشة سحنوني، **"الاعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر(باتنة1)، الجزائر، ص94.

التدفقات الرأسمالية إضافة إلى الدور الذي لعبه التقدم التكنولوجي في إدماج و تكامل الأسواق على مستوى العالم .

يعتبر مصطلح الإعتماد المتبادل من العبارات الغامضة و الذي يستخدم على عدة أوجه متباينة و ظاهرة الإعتماد المتبادل ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد و متعددة القطاعات ، فدراسات العلاقات الدولية تشير إلى تزايد الإعتماد المتبادل ، كما لا تخلو دراسات الإقتصاد السياسي الدولي من الإشارة إلى الإعتماد المتبادل مما يعني أن هذه الظاهرة تتضمن الأبعاد الإقتصادية و السياسية.[1]

2. مفهوم التكامل والاندماج:

2-1. التعريف اللغوي :ترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية إلى كلمة **Integrites** وتعني التكميل أو التمام، والتكامل هو مفهوم يطلق على العملية التي يُمكن بواسطتها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض.

عادة ما تستعمل كلمة" تكامل "كمرادف لكلمة" اندماج"، والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى الغربي لهذا المصطلح **Integration** كما هو في الإنجليزية والفرنسية، ويعد الاندماج أعلى من التكامل في التعبير عن توحد الأجزاء في كلٍ مشترك.[2]

2-2. التعريف الاصطلاحي :

التكامل هو عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوطنية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية، ويصبح هذا الكيان الجديد بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات، والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه.

ويُعرِف **لندبارغ Lindbergh** التكامل بأنه العملية التي تجد فيها الدولة نفسها راغبة في أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها عن بعضها بعضا وتسعى بدلًا من ذلك

---

1 عائشة سحنوني، مرجع سابق، ص 95 .

2 نسيمة طويل، "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد03، 2018، ص 94

لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد.

بينما يعرف **إرنست هاس Ernst Haas** التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحية الدول القائمة، وهذا التعريف هو الأقرب لإيضاح مفهوم التكامل بشكل أشمل، وهو يختلف عن باقي التعريفات لأنه يوضح الرابطة بين قوة المركز والقوى الأخرى؛ حيث يبرز معنى تكامل وتعامد مجموع القوى في قوة جديدة تختلف في أدائها عن الحالة الانفرادية التي كانت عليها في السابق .[1]

كما يعرفه كذلك **إسماعيل صبري مقلد** بأنه العملية التي ينتج عنها كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الوظائف الاقتصادية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات أو الأنشطة السياسية للأطراف فوق القومية التي أنجزته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها، إذن الاندماج هو عملية وحالة نهائية على حد سواء، ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هو تكوين جماعة سياسية، وتتضمن عملية الاندماج الوسائل والأدوات التي تتحقق بواسطتها تلك الجماعة السياسية، كما يجب أن تكون عملية الاندماج طواعية وبتوافق الآراء، أما الاندماج الذي يتم بالقوة والقسر فهو إمبريالية.[2]

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة التعاون الدولي

أولا: المدرسة الواقعية.

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغيير الظروف الدولية، فهناك واقعيون تقليديون وواقعيون جدد وغيرهم، فالواقعيون التقليديون، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، وإذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة، فالصراع أمر لا مفر منه. هذا هو

---

1 نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 94.

2 المرجع نفسه، ص 95.

المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون فيما بين الدول أقل احتمالا.[1]

بالمقابل، تغفل النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية، الطبيعة البشرية، وتركز على فوضوية النظام الدولي، بل تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي، فحسب الواقعية الجديدة أو البنيوية لا تشير الفوضى إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير أيضاً إلى خطر أن تصبح الدولة هدفاً لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك. وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعباً بسبب عدم إمكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية، ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جراء هذا التعاون، أو على الأقل لا تصبح أسوأ مما كانت عليه قبل التعاون من الدولة الأخرى.[2]

ترى الواقعية الجديدة أو البنيوية، أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلا، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون،مهما كان حجمه، وأن الدول هي أطراف فاعلة ممتلكة لقوى غير متكافئة، وأن الدافع لسلوك الدول هو المصلحة الذاتية، فضلا عن ذلك فإن هناك عاملين أساسيين يسهمان في جعل التعاون أمرا صعبا: الأول هو احتمال الغش، والثاني هو الاهتمام الذي تبديه الدول بـ"المكاسب النسبية"؛ فبدلا من اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين، ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها

الطرف المتعاون الآخر. وبسبب استمرار الدول في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه. أي أن الدول هي المعنية في المقام الأول بتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية في مواجهة الدول الأخرى، بوجه عام مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص. يستند الواقعيون على نموذج "معضلة السجين"، لشرح ما سبق. [3]

---

1 سكوت بورتشيل وآخرون، **"نظريات العلاقات الدولية"**، تر: محمد صفار، ط1، د د ن،د ب ن، 2014، ص 51.

2 المرجع نفسه، ص 52.

3 رمضان غيث، **"الواقعية الجديدة"**، الموسوعة السياسية، من موقع: https://political-encyclopedia.org

بشكل عام، تجادل الواقعية الجديدة بأن هناك حدودا معينة لهذا التعاون في ظل حالة الفوضى، التي تخاف فيها الدول من التعاون على المدى الطويل، الذي قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق مكاسب محتملة، لأن احتمال عدم التعاون أو الانحراف (Defection) من جانب الشركاء يترك الدول بحالة أسوأ بكثير من ذي قبل.[1]

ومع أن الواقعية الجديدة أو البنيوية ترى سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة واعتبارها أساسا للتعاون ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية، فإنها ترجح عدم إذعان الدول ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية، خاصة في السياسات الأمنية. وعلى الرغم من أن الواقعية الجديدة أو البنيوية لا تنكر احتمالية التعاون، يبقى هذا التعاون بحاجة إلى توضيح، حيث إنه غامض أكثر من أي شيء غير عادي، لذلك فالواقعيون التقليديون والجدد بحاجة إلى القيام بتوضيح الظروف التي تؤدي إلى التعاون. والمقارنة أبعد مع الواقعيين الهجوميين. الذين ظهروا في التسعينات من القرن الماضي، والذين يعتقدون أن الطبيعة المثيرة للبيئة الدولية واشتباك تفضيلات الدول للأهداف وضعا حدودا حادة على المدى الذي يمكن فيه تقليل الصراع بواسطة سياسات عملية بديلة.[2]

مع كل ذلك، لا بد أن نقر بأن النظرة المتشائمة في مسألة التعاون خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لم يحظ بتأييد كل الكتاب حتى ضمن المدرسة الواقعية الجديدة. فهناك اعتقاد بين الكثير من الباحثين والسياسيين بأنه ينبغي تعديل أو استبدال وجهة النظر "التقليدية" لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة العاديين. حيث ظهر -خلافا لآراء أولئك الواقعيين الجدد المتشائمين بشأن التعاون الدولي بعد الحرب الباردة- كتاب واقعيون جدد آخرون يطرحون تقييما أكثر تفاؤلا، فيرى "Glaser Charles"، مثلا، أنه "خلافا للحكمة التقليدية، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية"، وعلى الرغم من قبوله بجزء كبير

---

1 رمضان غيث، مرجع سابق.

2 عقبة وقازي، "المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2017، ص27 .

من تحاليل وافتراضات الواقعية البنيوية، يجادل "Glaser" بأنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية ،بدلا من السياسات التنافسية، في مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلا من المنافسة، وتسمى هذه الفئة من الواقعية بـ"الواقعية المشروطة".[1]

أكثر من ذلك، يجادل الواقعيون الشرطيون بأن الواقعية الجديدة أو البنيوية تنطوي على عيوب لثلاثة أسباب رئيسية: فهم يرفضون نزعة المنافسة في النظرية، ولا يقبلون أن الدافع الوحيد للدول هو المكاسب النسبية، ويعتقدون أن تأكيدهم على الغش ينطوي على المبالغة. من هنا يميل "الواقعيون الشرطيون" إلى أن يكونوا أكثر تفاؤلا بشأن التعاون بين الدول من "الواقعيين الجدد" التقليديين.[2]

مما سبق يمكن القول: أن المدرسة الواقعية، بصورة عامة، تطغى عليها النظرة التشاؤمية، إلى حد كبير، بشأن التعاون الدولي طويل الأمد؛ حيث أن أسبابا من قبيل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة، والخوف من الغش والانحراف، والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى، تشكل في رؤيتهم عقبات جدية تعتري عملية التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغير بتغير الظروف.

ثانيا: المدرسة الليبرالية.

تتلخص أهم الفرضيات الأساسية لليبرالية الجديدة في أن الأفراد والدول يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول، والدولة ليست

---

1 عقبة وقازي، مرجع سابق، ص 27 .

2 عماد جاسم محمد، **"المدرستين الواقعية والليبرالية دراسة في جدلية: حتمية-احتمالية التغيير الدولي"**، من موقع:

https://www.politics-dz.com

مركزية بسيطة، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية.

فضلا عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي، والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة. وتؤكد كذلك على قيام الدول بتشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي. هذا عدا عن محاولتها تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لبنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية التي يتنامى دورها بشكل كبير. عدا ذلك، فقد اعتبر الليبراليون الجدد إقرار الشفافية والوضوح في مسلسل صناعة القرار الخارجي، وتوسيعه ليشمل فاعلون جدد،

جملة عوامل يمكن اعتمادها من أجل دمقرطة العلاقات الدولية وتغليب المظاهر التعاونية على المظاهر الصراعية فيها.[1]

اتخذت الليبرالية المؤسساتية الجديدة موقفا أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة نحو التعاون الدولي. هذا الموقف ينبع من حقيقة أن تحليلها يركز أساساً على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية، على الرغم من أن الحجج العسكرية والأمنية لم يتم تجاهلها، وبسبب تركيزهم الاقتصادي أكد العلماء الليبراليون الجدد أن الدول ترغب في تحسين مواقعها الفردية بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين. فالدول تهتم بتعزيز موقعها، وبمقارنته مع الدول الأخرى. وإذا كانت الدول تركز على تحقيق مكاسب مطلقة، فإن هناك عوامل عديدة تحول دون تحقيق التعاون بين الدول؛ فالدول تخاف من عدم امتثال الشركاء، ومن تعرضها للخداع، وبالتالي الحصول على مردود منخفض من جهودها التعاونية. وفي هذا السياق، تلعب الأنظمة الدولية دورا مهما، حيث توفر أداة ضرورية لتقييم موثوقية المعلومات والتغلب على الخوف من الخداع من جانب الدول الأخرى المشاركة في الترتيبات التعاونية. فالأنظمة الدولية تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة فيما بين الفاعلين، وبالتالي تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون.[2]

تعتبر المدرسة الليبرالية أكثر اهتماماً من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي، لذلك يتم تسليط

---

1 نصرو وشن، **"النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية"**، من موقع: https://www.academia.edu

2 عماد جاسم محمد، مرجع سابق.

الضوء هنا على كيفية معالجة أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي باختصار.

فحسب "نظرية الاستقرار المهيمن"، فإن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة (أي نظام يشرف عليه قائد مهيمن) التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمن تقاسم الخيارات الجماعية، شريطة أن لا يهدد **الراكبون المجانيون "free-riders"** هذا التقاسم، كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعاً أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن.[1]

أما نظرية الاعتمادية المتبادلة، فقد اهتمت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته، حيث تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة، ولم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول؛ أي أنها تفترض مسبقاً وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون.

وقد تم التركيز على الأبعاد التعاونية وعلى التداخل في العلاقات الدولية، وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني.[2]

ولأن التعاون الدولي أصبح ظاهرة دائمة وواسعة الانتشار، ظهر نهج نظري جديد لشرح ذلك، متمثلا بالليبرالية المؤسسية الجديدة، ويكمن تحديها الرئيسي للنهج السائد آنذاك، في ادعائها، بأن الدول مهتمة بتعظيم مكاسبها الخاصة المطلقة، أكثر من مكاسبها النسبية. لقد فتح هذا الادعاء فرصة لدارسة التعاون بصورة مشتركة، تعاون يؤدي إلى تجاوز الدول مخاوفها الضيقة.[3]

---

1 مروة خليل محمد مصطفى، **"القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية"**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، من موقع: https://www.esalexu.journals.ekb.eg

2 سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص 92 .

3 مروة خليل محمد مصطفى، مرجع سابق.

ترى المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة -التي ظهرت مع نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية ثمانيناته- أن هناك إمكانية لتنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي فيظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول اعتماداً على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية، هذا مع إقرار هذه المدرسة بفوضوية النظام الدولي، وترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولاً: يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون، ثانياً: أن يكون التغيير في درجة "المأسسة Institutionalization" يمارس تأثيرا قويا على الدول.[1]

وعلى الرغم من أن الغش والخداع يبقيان كعائقين أساسيين أمام التعاون، فإن مفتاح حل تلك المشكلة يكمن في المؤسسات، وخلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش أو تقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقات الدول البينية المتبادلة، حيث أن تأسيس مؤسسة يمكن أن يزيد التعاون، كما توفر المؤسسات المعلومات، وتزيد المصداقية وتنشئ نقاط الاتصال، وبالتالي تقلل من عدم اليقين، وتتيح لمبدأ المعاملة بالمثل أن يفعل بشكل أفضل، عبر تقديم معلومات عن تفضيلات الآخرين ونواياهم وسلوكهم، كما تسهل المؤسسات التغيير في استراتيجيات الدول بحيث يمكن للدول ذات المصالح العقلانية الخاصة مواصلة التعاون بشكل موثوق مع الزمن.[2]

يمكن معالجة مسألة الغش والخداع والانشقاق من خلال المؤسسات أو الأنظمة بثلاث طرق مختلفة: أولاً ،إيجاد نوع من الالتزام القانوني. ثانياً، خفض نفقات الصفقات بين الدول. ثالثاً، تقديم الشفافية والمعلومات حول أي مسألة نزاعية، وأي إجراءات تتخذها الدول. من هنا تقل درجة الخوف والارتياب وعدم اليقين ضمن هذا النظام، مما يؤدي إلى تعاون دولي أكبر.[3]

---

1 سمير جسام راضي، **"مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"**، من موقع: https://www.iasj.net

2 المرجع نفسه.

3 سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص93 .

تجادل الليبرالية الجديدة بأنه في أغلب الأحيان، تعتبر المؤسسات الدولية أدوات قادرة لهذا الغرض، حيث أنها يمكن أن تساعد الدول للتغلب على نزعتها الأنانية عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر من التعاون الدائم، مثلما هو الحال في "وكالة الطاقة الذرية" و"صندوق النقد الدولي".[1]

فقد تناولت الوظيفية _أبرز تيارات الليبرالية الجديدة_ التعاون الدولي، وركزت على "أن الوسائل التقنية الحديثة والنمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية والبيئية على المستويات الإقليمية سوف تشكل ضغوطاً لا تقاوم من أجل التعاون الدولي، وأن ظهور المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط على وجه الخصوص ،الذين يحبذون السير في اتجاه المسار عبر الوطني، ويرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائط الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بإنجاز مهام الاتصال والتقارب بين الدول والشعوب، كما يمكن بناء منظومة سلام من خلال تشجيع أشكال من التعاون الذي يلتف على سيادة الدول. ولخص رائد الوظيفية "D. Mitrany" ذلك في عبارته: "الشكل يتبع الوظيفة"، ويشير إلى أنه لا يمكن قيام التعاون إلا إذا تركز على بعض النشاطات النوعية (الوظائف) التي يمكن أن تتم في سياق أوسع من الدول.

يمكن تلخيص المنهج الوظيفي في تطوير التعاون على الركائز الأساسية الآتية:[2]

1-التعاون هو الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين في مختلف المجالات.

2-إن التعاون والتكامل الاقتصادي يؤديان إلى الاتفاق السياسي.

3-إن التعاون عبر المنظمات الوظيفية المتخصصة يؤدي إلى امتداد وتعاقب التعاون في مجالات أخرى، وفقاً لمبدأ الانتشار التدريجي.

وقد جاءت الوظيفية الجديدة التي ترتبط بشكل خاص بـ "Ernst Hass" الذي اعترف بأن الآلية الوظيفية أسهل على مستوى إقليمي، خصوصاً في إطار قيم مشتركة، وعلى عكس "Mitrany" اعترف أيضا أنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساوٍ في ما بينها. وبالنتيجة، تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمرا حاسماً، ولفعاليته يجب أن تتمتع ببعض الاستقلالية.

كما استكشف "Mitrany" دور المعرفة التوافقية بين النخب في تسهيل التعاون بين الدول، فضلاً عن إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها فرض الاتفاقات التي تبرمها الدول وتدعمها، مع تمتعها بشيء من الاستقلالية عن الحكومات الوطنية، ولا يمكن للعملية برمتها أن تنجح إلا إذا قبلت الدول كلا من حكم القانون ومبدأ صنع القرار بالأكثرية.

أما نظرية "السلام الديمقراطي"، ترى أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ؛ أي أن الحجة البارزة في هذه النظرية هي أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، ذلك لأن الحروب بين

[1] سمير جسام راضي، مرجع سابق.

2 مروة خليل محمد مصطفى، مرجع سابق.

الديمقراطيات نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية.[1]

3/ المدرسة البنائية.

تركز النظريات البنائية على تأثير الأفكار. وبدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية-تاريخية، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا سلوكيات تحظى بالقبول. إذاً، فالبنائية تهتم أساساً بمصدر التغير أو التحول، وترى أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول فحسب، بل هي أيضاً تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة، التي تؤثر على كيفية تعامل الدول مع القضايا الدولية، وفي مقدمتها التعاون الدولي.

---

1 مبروك ساحلي، **"نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام"**، جامعة أم البواقي، الجزائر، من موقع:

https://www.asjp.cerist.dz

وفي مقابل مدرستي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تؤكد المدرسة البنائية على أن الفوضى (غياب السلطة المركزية العالمية) لا يعني حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد، وأن الفوضى ما هي في نهاية الأمر إلا ما تصنعه الدول منها، وبالتالي فلا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة؛ ذلك لأن البنائيين يناقشون البنية الدولية على أنها "ثقافة مشتركة"، لا على أنها بنية مادية صرفة، ذلك لأن البنية العميقة للمنظومة الدولية تتم صياغتها وتشكيلها بواسطة "الفهم المشترك" الذي يتحكم في العنف المنظم، وليس بتوزيع القدرات المادية الصرفة فقط، كما يرى الواقعيون البنيويون.[1]

تقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين، وتعتبر تحقيق الأمن مسؤولية الجميع، وهذا لا يعتبر اعتمادا على الذات الذي تقول به الواقعية، وذلك لأن الذات هنا، التي تبنى عليها المصالح، هي المجموعة أو الجماعة، وبالتالي فإن المصالح القومية تكون هنا المصالح العالمية، وبالتالي هناك أهداف ومصالح مشتركة وكذلك مخاطر مشتركة تقتضي تحقيقها وجود تعاون دولي، وترى إمكانية تحقيق التعاون تحت ظروف الفوضى، وتبدأ بالسؤال عن كيفية فهم الدول لمصالحها في قضية معينة. فكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية (إلى جانب توزيع القوة المادية)، قد يساعد في توضيح ما إذا كان التعاون بينها ممكنا؛ ما يعني أن التسليم بوجود مصالح مسبقة يعتبر عقبة في طريق بناء نظرية للتعاون وفقا للمدرسة البنائية.[2]

إن البنائية لديها رؤى، وبالتالي تأثيرات معينة بخصوص التعاون الدولي، يمكن إيجازها فيما يلي:

1-ترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسسي ينعكس على مكونات بيئة الدول، هنا تقوم المثل بتشكيل مصالح الأمن القومي أو سياساته. وبالنظر إلى المصالح الثابتة، فإن المؤسسات تغير من

---

1 حنان دريسي، **"النظرية البنائية في العلاقات الدولية"**، جامعة الجزائر 3، الجزائر، من موقع:

https://www.asjp.cerist.dz

2 المرجع نفسه.

قيمة تكلفة المعاملات أو المعلومات المطلوبة لسياسة محددة، أو قد تغير المصالح نفسها. ويذكر البنائيون كيف تقتبس الدول معايير ونماذج من منظمات دولية أو دول أخرى، مما يسهل عملية التقارب وبالتالي التعاون الدولي. وتلعب المثل دورا تفسيريا؛ فهي فهم جماعي ولها أثر في سلوك الفاعلين، وهذا الأثر عميق، فهو يكون هويات الفاعلين ومصالحهم، ولا يقتصر على تنظيم السلوك فقط، كما أن المثل ليست بناءا فوقيا يقوم على قاعدة مادية، بل هي تساعد في تكوين وتحديد هذه القاعدة، وعليه فإن الوكلاء (الدول) والهياكل (المثل العالمية) تتفاعل وتكون بعضها بعضا، وأن الخطاب الفكري السائد في المجتمع الدولي فعلا هو الذي يتحكم لاحقا في السيطرة على أمور عدة، فيعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس السلوكيات ويضع حجر الأساس لموروثات جديدة، ويظهر أهمية المصلحة بجانب الهوية، ولعل الاتجاه البنائي يساعد على تبني ثقافات عالمية واحدة تخدم البشرية وتقود للسلام، عن طريق التعاون الدولي.

2-أوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات وسلوك الدول تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول النامية. حيث أن تحليل الهويات وأثر الثقافة والفهم الجماعي المشترك في مصالح و أفضليات الدول لا تتطلب بالضرورة حد أدنى من التنمية، أو توفر قدر من التجانس الاقتصادي. وهذا سيتجاوز بنا التقسيم الثنائي السائد في أدبيات التيار الرئيس للعلاقات الدولية: دول ديمقراطية-غير ديمقراطية/ كبرى-صغرى/ شمال–جنوب ...الخ ،مما يعني أن هنالك إمكانية للتعاون بين الدول بشتى أنواعه ومستوياته.

3-فيما يتعلق بمعضلة الأمن المتولدة عن الغموض والشك المتبادل، ترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير وليس كثابت؛ فالهويات تحدد المعاني، وبالتالي تقلل الغموض، ومن ثم فإن إمكانية إزالة الشك المتبادل بين الدول تصبح واردا وممكنا كتمهيد لعملية التعاون الدولي.[1]

4-حاولت البنائية إعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهوية الدولة في السياسة العالمية، هي جزئيا، نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكل الهوية محليا، ولذا فإن سياسة الهوية المحلية لها أثر مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية، كما أن الاهتمام بالمثل سيمكن من فهم

---

1 سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص 321 .

مصالح الفاعلين، وذلك لأنها توضح الطريقة التي من خلالها يربط الفاعلون أفضلياتهم مع خياراتهم السياسية.

ولكن على الرغم من صحة وأهمية ما تقول به البنائية عن الأدوار والمعاني الذاتية والثقافة المشتركة، فإن المشكلة الرئيسية تتعلق بالفرضية التي تقول: إن المجتمعات الدولية ذات المعايير والقواعد المشتركة تلعب دورا مهما في دفع الدول باتجاه تعاون أكبر مما يمكن أن تقول به نظريات المدرستين الواقعية والليبرالية. وفي عجلة منهم لتأكيد أهمية الجوانب المجتمعية في المجتمع الدولي المشترك ، تجاهل البنائيون باستمرار التطبيقات العميقة والمهمة للفوضى فيما يتعلق بقدرة هذا المجتمع على التأثير في سلوك الدولة، باتجاه الحذر والخوف والشك من الأطراف الأخرى، وبالتالي الخوف من الدخول في عمليات تعاونية معها.[1]

مما سبق، يمكن تلخيص أهم الفرضيات للمدارس الفكرية الثلاث في العلاقات الدولية حول التعاون الدولي، التي توفر رؤى عديدة لاستخلاص بعض الاستنتاجات العامة حول التعاون وتحليل وتفسير سبب حالات من التعاون القائم على القواعد في النظام الدولي؛ فالواقعية القائمة على القوة تقول إن التعاون هو المفروض، في المقام الأول، من قبل الأقوياء، وأحياناً، من خلال المؤسسات، وتتصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية. أما الليبرالية الجديدة، القائمة على المصلحة، تؤكد على أن التعاون هو دالة للمصالح العقلانية، لكن المؤسسات تساعد اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة. أما النظريات البنائية،القائمة على المعرفة، تقول إن المعرفة والمؤسسات تتظافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون.

---

1 حنان دريسي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

في ضوء كل ما سبق يمكن القول بأنه رغم الالتقاء في بعض النقاط بين هذه المدارس، فإن هناك خلافات جوهرية في الرؤية الفلسفية للتعامل مع الأشياء والوسائل والآليات، مما يعني أن كل مدرسة تنظر بمنظار مختلف إلى القضايا الدولية، ومنها التعاون الدولي، ودوافعه، ووسائل تحقيقه، والتحديات والمعوقات أمامه، ولا يمكن لمدرسة منفردة أن تدعي الإطلاق و الصرامة في استيعاب وإدراك أبعاد التعقيد المميز للسياسة العالمية، ومنها عمليات التعاون الدولي.

إن الجدل العلمي الحاصل بين المدارس الفكرية للعلاقات الدولية يبين مدى أهمية التعاون الدولي وحاجة العالم اليوم إليه لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية ودرء المخاطر العالمية التي تهدد البشرية جمعاء، بل تهدد المعمورة بأكملها، لذلك فإن إيجاد آليات عملية مناسبة لهذه العملية مهمة أساسية للمنظرين في حقل العلاقات الدولية لتساهم في إيجاد مناخ

دولي يصبح فيه التعاون في كافة المجالات من المثل التي يجب أن يقتدى بها على كافة المستويات.

وبصورة عامة، يمكن القول أن تفاؤلية الليبراليين الجدد، مع الأخذ بنظر الاعتبار لرؤى وآليات تفسير البنائيين للواقع الدولي، يمكن أن تشكل أساسا متينا للتعاون الدولي، ذلك مع عدم إهمال تحذيرات الواقعيين من الغموض الذي يحيط بالبيئة الدولية والشك المتبادل والخوف من الانحراف من التعاون، وأن ثورة الاتصالات تشكل وسيلة ناجعة ومهمة للتقليل من هذا الجو وإيجاد وسائل لازمة لتكون الوحدات الدولية على دراية ومعرفة بالبيانات والمعلومات حول شركائها وحتى حول خصومها، مما يسهل عملية تقاربها وتعاونها في مستويات ومجالات عديدة.

مقدمة الفصل:

تعد العلاقات الجزائرية الصينية ضاربة في تاريخ الشعبين والدولتين ويعود ذلك إلى زمن بعيد و بالضبط الى ما قبل تحرير الجزائر من الاستعمار الغاشم وتأسيس الدولة الديمقراطية الشعبية، فقد أيّدت الصين الشعبية نضال الشعب الجزائري وكفاحه المشروع من أجل تحرير وطنه وسيادته ورفعته و تحقيق حياة فضلى لأبنائه، وساندت بكين قولاً وفعلاً جبهة التحرير الوطني الجزائرية، مما أرسى قاعدة حقيقية وصلبة للتعاون الذي تم تكريسه أبدياً. وخلال السنوات الاخيرة، تعرض التعاون بين الصين والجزائر في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والصحية الى تجارب زمنية، فأضحت تتعمق باستمرار وبلا انقطاع، فانتقلت الى طور الازدهار الحقيقي المبني على التآخي.

وعليه فقد تناول هذا الفصل ثلاثة مباحث

المبحث الأول: التعاون الجزائري الصيني قبل استرجاع سيادة الجزائر.

المبحث الثاني: التعاون الجزائري الصيني بعد الإستقلال وأثناء الحرب الباردة.

المبحث الثالث: التعاون الجزائري الصيني بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: التعاون الجزائري الصيني قبل الاستقلال.

بدأت العلاقات الرسمية بين الصين الشعبية وجبهة التحرير الوطني عقب الإعتراف الصيني بالحكومة المؤقتة يوم 22سبتمبر1958 حيث خص "شوان لي" ، رئيس الوزراء الصيني انذاك صحيفة المجاهد بحديث قال فيه :"أقدم بكل صدق تهاني الخالصة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التر أعلن قيامها منذ قليل، إن الشعب الصيني لمسرور بإنشاء هذه الحكومة ،شأنه في ذلك شأن الشعوب العربية وشعوب العالم المحبة للسلام "،كما أرسل الرئيس "ماوتسي تونغ" إلى رئيس الوزراء الجزائري ببرقية للتهنئة أقرت الحكومة الصينية فيها اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة ،وبعدها اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين و الجزائر في يوم 20 ديسمبر[1]،1958 ثم صدر الإعتراف السوفيتي سنتين من بعد (3أكتوبر1960)حيث إعتبر "ماوتسي تونغ"القائد الصيني بأن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة كان تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري غير المساومة مع الإستعمار ،ووصف السيد فرحات عباس الإعتراف الصيني بأنه تشجيع عظيم لأنه يعبر عن 600مليون صيني .[2]

وفي الفترة اللاحقة تطورت العلاقات بين الصين و الجبهة بشكل مطرد إلى غاية نهاية حرب التحرير ومرد ذلك إلى موقف الصين الشعبية من الثورة الجزائرية ،موقف أملاه موقعها في الساحة الدولية فالصين لم تكن عضوا في الأمم المتحدة وكانت معزولة في الساحة الدولية ، مناوئة للإمبريالية فكانت الثورة الجزائرية بالنسبة لها عنصرا و أداة لمكافحة الاستعمار و الإمبريالية فأخذت تساعدها وتدعمها من دون شرط و لا تردد ،وقبلت الجبهة من جانبها مساعدة الصين،التي كانت شاملة مادية و سياسية .[3]

---

1 اسماعيل دبش، "**السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**"، : دار هومه، الجزائر ،2009، ص148.
2 " دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954"، **مجلة المصادر**، على الموقع:
https://www.asjp.cerist.dz
3 اسماعيل دبش، مرجع سابق ، ص 147.

أولا: الدعم الصيني المادي للثورة :

لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية و تجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية حرب التحرير الجزائرية بما فيها 12 مليون دولار سنة 1959، وحدها سلمت الصين إلى الجزائر 2 مليون فرنك فرنسي ، وقدمت للجبهة قروضا طويلة المدى تسدد بعد الاستقلال في نهاية 1959، حيث ارتفعت المساعدة الصينية إلى 30 مليون دولار في سنة 1961 و حدها،وبلغت المساعدات العسكرية الصينية من المواد الغذائية و العتاد 10 ملايين دولار.[1]

ثانيا: الدعم الصيني العسكري للثورة :

تمثل الدعم العسكري في كميات هامة من العتاد الحربي و الأسلحة و الذخيرة و المتفجرات و ألبسة عسكرية و أحذية و تجهيزات للتخييم العسكري كما ارسلت تقنيين متطوعيين لجيش الحدود، واستقبلت أكثر من 200جزائري لدورات تدريبية،و أرسلت مدربين عسكريين إلى مراكز جيش التحرير في المغرب و تونس و ليبيا متخصصين في حرب العصابات و المدفعية المضادة للطائرات.

وتضاعف الدعم الصيني بعد ذلك حتى بلغ ذروته في شكل أسلحة و مساعدات للاجئين بما قيمته مليار فرنك، كما ساهمت في تكوين إطارات عسكرية جزائرية بالكليات العسكرية الصينية 25مليار فرنك.[2]

ثالثا: الدعم الصيني السياسي للثورة:

منذ بداية وقفت الصين بجانب الجزائر بشأن مساندة الثورة التحريرية و الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958، هذا الإعتراف الذي عبر عليه فرحات عباس خلال زيارته إلى الصين في أكتوبر 1960 عندما وصف إعتراف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة بأنه"...اعترف أضخم من دولة عادية لأنه إعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم "[3]، فقد كانت لها

---

1 مجلة المصادر، مرجع سابق.
2 اسماعيل دبش، مرجع سابق ، ص 148.

3 عمر بوضربة، "**تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1960)**"، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 368.

مجهودات كبيرة في هذا الصدد وقد ظهر ذلك في إستقبالها للوفود الجزائرية و كذلك من خلال الرسائل و البرقيات المؤيدة للكفاح الجزائري و المناهضة للبطش الاستعماري ،وجاء تأييد بلاد الصين للقضية الجزائرية مرار حيث أحدثت إهتماما كبيرا في اوساط الدبلوماسية العالمية ، و ذلك بتوجيههما دعوة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية التي لبيت من طرف الحكومة الجزائرية.

كما ذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته حياة كفاح مشاركته مع الوفد الجزائري في زيارته الى الصين في 26 سبتمبر 1959 الذي وصل الى بكين التي كانت تعج بالأفراح الشعبية لاستقبال هذه الوفود التي كانت في انتظارها نائب وزير الخارجية.[1]

إضافة إلى مساندة واعتراف الحكومة الصينية بالقضية الجزائرية فإن الشعب الصيني بكامل شرائحه قد تقدم بتأييده الكامل المعنوي و المادي للشعب الجزائري ، مثال على ذلك إستنكر العمال الصينيون بكل قوة مناورات حكومة ديغول الفرنسية لتقسيم التراب الوطني الجزائري المشتمل

على الصحراء و يؤيدون تأييدا تاما للعمال و الشعب الجزائري ، كما أنهم مؤمنون بأن الجزائر ستنتصر بوحدتها الترابية .

ناهيك عن الظروف التي عاشتها كلا الدولتين الجزائر و الصين اللتين واجهتا حصارا دبلوماسيا وبالتالي أصبحتا في معركة واحدة مع منظمة الأمم المتحدة للإعتراف المزيف بالوصاية الفرنسية على الجزائر و رفض المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الحق الصيني بالإعتراف بجمهورية الصين الشعبية بدلا من تايوان.[2]

بالإضافة إلى أن الصحافة الصينية كانت تعطي إهتماما خاصا لحرب التحرير الجزائرية خاصة أن هذه الأخيرة تصادفت مع مضاعفه الضغوط و التهديدات للصين من المعسكر الرأسمالي و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كما تضمنت هذه الضغوط في نفس الفترة دخول المعسكر الرأسمالي في تعايش سلمي مع الإتحاد السوفيتي على حساب الصين ، فقد كانت الصين محل إهتمام خاص من طرف قادة الثورة الجزائرية وشكلت وجهة إستراتيجية للوفود الجزائرية من

---

1 اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 147.

2 المرجع نفسه، ص 149.

أجل البحث عن التدعيم السياسي و المعنوي و المادي ،كما كان التنسيق بين الجزائريين و الصينيين على أعلى مستوى باستمرار في المحافل الدولية و المجالات الدبلوماسية .

المبحث الثاني: التعاون الجزائري الصيني بعد الإستقلال وأثناء الحرب الباردة 1962-1990:

بعد الإعلان عن إستقلال الجزائر بعث كل من الرئيس الصيني "ليو شاو تشي" ورئيس مجلس الدولة الصيني "شوان لاي" إلى رئيس الوزراء الجزائري معربا عن أحر التهاني له بإعلان الجزائر عن استقلالها،كما بعث وزير الخارجية الصيني "تشن يي"إلى وزير الخارجية الجزائري ببرقية أيضا ليعلمه بأن الحكومة الصينية قررت اعترافها بالجمهورية الجزائرية.

منذ استقلال الجزائر و الصين تقدم لها معونات كثيرة لمساعدتها في تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث توجهت المجموعة الاولى من الفرق الطبية الصينية لمساعدة البلدان الأجنبية نحو الجزائر للعمل هناك في أفريل 1963[1].

وفي بداية عهد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة انتهجت الجزائر نهج الإقتصاد الموجه و المسير حيث إستعانت الحكومة الجزائرية في هذا المجال بالمساعدات القادمة من الصين و حرص رئيسها أحمد بن بلة على مد جسور التواصل معها ومع جميع الدول الإشتراكية وهذا ما زاد من التقارب بين البلدين .[2]

وفي عهد الرئيس هواري بومدين دخلت الجزائر و الصين في مرحلة تسمى الكل الايديولوجي حيث تزامنت فيها الثورة الثقافية في الصين مع حركة التصحيح الثوري في الجزائر،حيث عرفت هذه المرحلة توافقا في المواقف الصينية و الجزائرية في عدة قضايا تاريخية أساسية ،كدعم حركات التحرير الوطنية ، مناهضة الإمبريالية ومساندة القضية الفلسطنية.[3]

---

1 فايزة كاب، "العلاقات الصينية-العربية بين الماضي والحاضر"، **صحيفة الشعب اليومية اونلاين**، من موقع:
https://www. arabic.people.com

2 المرجع نفسه.

3 محمد حمشي، فايزة ربيعي، "ستون سنة من العلاقات الصينية- الجزائرية"، **المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية**، العدد01، المجلد02، مصر، 2013.

كما لعبت سياسية هواري بومدين الدبلوماسية دور كبير في إقامة و تطوير علاقات الجزائر مع العديد من دول العالم منها جمهورية الصين الشعبية ،ففي سبتمبر سنة 1973 وبمناسبة مؤتمر دول عدم الإنحياز إستقبل هواري بومدين أكثر من سبعين من رؤساء الدول بحيث كان جمعا لم يسبق له مثيل في التاريخ من ذلك المستوى ، وفي سنة 1974 ترأس هواري بومدين في مقر الأمم المتحدة الجمعية الإستثنائية التي إنعقدت بطلب منه والتي كرست العلاقات بين الدول المصنعة مثل الصين وتلك التي تعيل نفسها من خلال بيع مواردها الأولية، وعلى صعيد الصناعات الثقيلة قام بإنشاء مئات المصانع والتي كان خبراء من دول المحور الإشتراكي و الصين يساهمون في بنائها حيث كانت علاقة الجزائر بجمهورية الصين الشعبية وكافة دول المحور الإشتراكي حسنة للغاية .[1]

كما حظيت العلاقات نحو الأمام من خلال حركة عدم الإنحياز حيث كان تأسيسها يعكس الرغبة الشديدة للدول النامية في تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية ، ودفع المسيرة التاريخية المجيدة للدول النامية من أجل كسب التحرر الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية ومعارضة الهيمنة و النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تدعم الصين جهود الحركة لتعزيز البناء المؤسسي فالصين و الحركة صديقتين حميمتين و شريكين طيبين تربطهما الصدق و الإخلاص و التأييد المتبادل،وبالمقابل ساهمت حركة عدم الإنحيازفي إستعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة كما قال السيد "دانغ شياو بينغ" رجل الدولة العظيم في الصين :"ستنتمي الصين إلى العالم الثالث إلى الأبد،تنتمي الصين الآن إلى العالم الثالث،عندما تصبح أغنى و أقوى في المستقبل ، ستظل الصين تنتمي إلى العالم الثالث مصير واحد،وستبقى الصين إلى جانب العالم الثالث إلى الأبد".[2]

---

1 يحي أبو زكريا، **"الجزائر من أحمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة"**، من موقع:
http://www.acarbooks.com

2 الاذاعة الجزائرية، **"سلال في زيارة " تاريخية " الى الصين هذا الثلاثاء للتأكيد على العلاقات الممتازة بين البلدين- علاقات تجذرت في سياق النضال"**، من موقع:

www.radioalgerie.dz

دون أن ننسى العامل الايديولوجي الذي يعتبر عاملا حاسما في العلاقات الصينية الجزائرية، إذ يعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات أقدم من دور العامل الإقتصادي في حد ذاته، فهو يرجع إلى ما يسمي المبادئ الخمس للتعايش السلمي ،وهي المبادئ التي أعلنها الزعيم الصيني "شوان لاي" في 1954، ثم تم تبنيها على نطاق أوسع في مؤتمر عدم الإنحياز في باندونغ 1955، وهذه المبادئ الخمسة هي:

1- تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الامبريالية و محاربة الإستعمارين القديم و الجديد من أجل الإستقلال الوطني.
2- تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الإنحياز
3- تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.
4- تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية .
5- احترام كافة الدول استقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات الجزائرية الصينية شهدت تراجعا مع نهاية السبعينيات إلى غاية التسعينيات بسبب تردي الأوضاع السياسية و الاقتصادية حيث كانت الجزائر تعيش أزمة سياسية ووضع اقتصادي خانق للغاية وترافق هذا مع تدهور الوضع الأمني و انشغال رؤسائها بتسوية الوضع في الداخل لإخراجها من أزمتها، و لكنها عادت بقوة في نهاية التسعينيات مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حيث شهدت تطورا ملحوظا منذ وصوله إلى سدة الحكم سنة 1999.

المبحث الثالث: التعاون الجزائري الصيني بعد الحرب الباردة.

تواجه العلاقات الجزائرية الصينية فرصا غير مسبوقة لا سيما في الجانب الاقتصادي التي تتمثل في تعميق الانفتاح والمزيد من الإصلاح للنهوض بالاقتصاد اذ تحمل في طياتها طاقة كبيرة لتحقيق تعاون أكبر وفسح المجال لقيام شراكة استراتيجية شاملة تحقق مكاسب للطرفين خاصة في

1 لي رونغ جيان، "تاريخ العلاقات الصينية العربية.حاضرها ومستقبلها"، **المركز العربي للمعلومات**، من موقع:
https:// www.arabsino.com

مجال الطاقة والمحروقات والتنمية المستدامة والمجال الاجتماعي والثقافي وغيرها، خصوصا بعد خروج الجزائر من الأزمة السياسية في فترة التسعينات.

أولا: التعاون في مجال المحروقات.

بدأت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين بتوقيع اول اتفاق في عام 1964، وكان دوما ثمة اتجاه من أجل الرفع في هذه العلاقات ولكن في بداية تسعينات القرن الماضي تأثر قليلا هذا التعاون، لكنه عرف عودة الى سابق عهده وتطور أكثر في أواخر التسعينات، إذ أصبحت الصين بالنسبة إلى الجزائر تعد شريكا اقتصاديا هاما دو مكانة مميزة في العلاقات الثنائية، كما تعد أول ممول للجزائر مند عام 2013 ب 8.2 مليار دولار سنة 2014، وعاشر زبون لها 1.8 مليار دولار،

بما يعود بفائدة كبيرة على الطرف الصيني،[1] وفي الربع الأول من سنة 2015 صنفت الصين كاول شريك تجاري للجزائر بواقع 2.13 دولار امريكي من السلع أي بارتفاع بلغت نسبته 12.8% مقارنة ب 2014، ومثلت صادرات الصين 16.4% من الواردات الجزائرية الاجمالية في هده الفترة، [2] فمند إقامة العلاقات الاستراتجية بين البلدين شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا ملحوظا وهذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية بمدينة **تيانجين الصينية** السيد **مراد مدلسي** في الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني على ان مستوى العلاقات الجزائرية الصينية عرف تقدما ملحوظا خاصة بعد توقيع رئيسي البلدين على اعلان إقامة شراكة استراتيجية بين الجانبين في نوفمبر 2006 وأضاف في هذا الصدد قائلا: **" أن هذه الشراكة قد أثمرت في ظرف وجيز عن إرساء تعاون نموذجي في المجال الاقتصادي والاستثماري وتحويل التكنولوجيا وتطوير الموارد البشرية بالإضافة الى إقامة حوار وتشاو سياسي بناء بين البلدين"**[3،1] كما أكد وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية السيد "عبد القادر مساهل" ان العلاقات الجزائرية الصينية شهدت تطورا ملحوظا مند وصول رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الى سادة الحكم ويظهر هذا الامر جليا من خلال تكثيف تبادل زيارات رفيعة المستوى وتعزيز التشاور حول المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وازدهار المبادلات التجارية، من أهمها الزيارة التي اجراها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الصين في نوفمبر 2006 والتي ساهمت في إعطاء دفع قوي لهده العلاقات واضفاء طابع الشراكة الاستراتيجية عليها وهي شراكة تعززت بسرعة لتصبح في فيفري 2014 شراكة استراتيجية شاملة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية فضلا عن المشاورات حول اهم القضايا الدولية.[4]

كما صرح عبد العزيز بوتفليقة في كلمة ألقاها بحفل استقبال أقيم في جامعة بكين قائلا: **"ان علاقاتنا التي شهدت تطورا متميزا خلال السنوات الأخيرة تطورا ترجمته زيارتي هذه ارام الإعلان حول الشراكة الاستراتيجية التي سيأتي بفضله منح هذه العلاقات المتانة والكثافة الجديرتين بصداقة شعبينا المثالية"**، وأضاف بقوله: **"بأننا بتدشين هذه المرحلة الجديدة سنمكن العلاقات التي تربط بلدينا من تحقيق قفزة نوعية تتيح لها ترقية وشائح قوية تطبعها الثقة والدوام، وأن هذه الشراكة ستكتسي طابعا استراتيجيا من حيث أننا رسمنا لها معالم واضحة تعكس الوفاق السياسي السائد بين الجزائر والصين"**،[5] كما عملت ندوة التعاون الاقتصادي الصيني والجزائري التي نظمتها وزارة التجارة الصينية ونظيرتها الجزائرية بالتعاون مع شراكات صينية عملاقة على جذب مئات الأشخاص من مختلف الأوساط من الجانبين منهم 180 رجل اعمال صيني و 80 رجل أعمال جزائري، وهم يبحثون فرص التعاون بين الجانبين في مجالات البناء والمواصلات والأدوية

---

[1] الإذاعة الجزائرية، **"العلاقات الجزائرية الصينية نحو إقامة علاقة رابح رابح وتجاوز العلاقات التجارية المحضة"**، من موقع: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2015427/38461.html

[2] الصين اليوم: **العلاقات الجزائرية ـ الصينية**، من موقع: Arabic.chinatoday.com.cn/se/2015/06/01/content.690166htm

[3] عامر محمد، **مدلسي ينوه بمستوى الشركة الجزائرية ـ الصينية التي يصفها بالاستراتيجية**، من موقع : Www.djazairess.com/elyawn/3779

[4] النهار اون لاين، **مساهل ... العلاقات الجزائرية الصينية تطورت مند وصول الرئيس بوتفليقة الى الحكم**، من موقع: https://www.ennaharonline.com/ar/national/280377

[5] الاخبار، **الرئيس الجزائري: علاقتنا مع الصين تحولت الى شراكة استراتيجية**، من موقع: www. Arabic.xinhuanet.com/arabic/07/11/2006/content-342907.htm

وصناعة السيارات والمعدات وغيرها، اذ أشار بوتفليقة الى ان البلدين لهما إمكانيات تبادل الخبرات اذ ان الصين لديها تجارب متقدمة للتنمية الاقتصادية والتقنيات المتطورة والمفاهيم الإدارية والأموال بينما تمتاز الجزائر ببيئة الاستثمار الطبية ووفرة الموارد.[1]

كما اعطى التوقيع على الشراكة الاستراتيجية الشاملة من قبل رئيسي البلدين في شهر مايو 2014 دفعا قويا للعلاقات، وتعززت بإقرار وزيري خارجية البلدين في شهر يونيو 2014 للمخطط الخماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل ببيكين 2014 ــ 2018 (ينظر الملحق 08) الذي يهدف الى إعطاء دفع اكبر للتعاون الاقتصادي لاسيما الاستثمارات المباشرة الصينية في القطاعات ذات الأولوية بما يساعد الجزائر على رفع قدراتها على الإنتاج الصناعي والتنمية الذاتية.[2]

يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، وبالتالي فان الجزائر مهمة أيضا للصين من الناحية الاقتصادية ويدخل اهتمام الصين بالجزائر في مجال الطاقة الديبلوماسية جزءا مهما لاستراتيجية الصين الحالية،[3] اذ شرع مستثمرون صينيون في تجسيد استثمارات في الجزائر وأنجزوا مشاريع لهم في ظروف مرضية مثل: المصفاة البترولية بأدرار في جنوب البلاد التي تعد ثمرة شراكة ناجحة مع الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك بقيمة فاقت 200 مليون دولار،[4] اذ تكثف التعاون بين البلدين في السنوات الأخيرة في مجال المحروقات والمناجم من خلال عدة مشاريع مثل مشروع دمج بداية ونهاية الحقل البترولي في أدرار، رفع نسبة استرجاع مخزونات البترول في منجم "زرزتين"، استكشاف واستغلال العديد من الحقول البترولية، حقول الغاز والمعادن حيث امتدت هده الاستثمارات مؤخرا الى الميدان المنجمي من خلال مساهمة شركة صينية في راس مال منجم العابد للزنك والرصاص وكذلك انشاء مدرسة تختص بالمناجم على مستوى نفس المنطقة، كما وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات والمشاريع مع الشركاء الصينين في مجال الطاقة، فقد قامت الشركة الصينية العملاقة **china petro leum and chemical corporation –sinoprc_** بالتوقيع على عقد بقيمة مليون دولار سنة 2002 من أجل تطوير حقول "زرزايتين" قرب حاسي مسعود، حيث ان تمويل المشروع يرجع 75% من الى الشركة الصينية و 25% الى الشركة الجزائرية سوناطراك، كما قامت الشركة الصينية للبترول **china national petro lrum coporion – CNPC-** ببناء مصنع لتكرير البترول في منطقة ادرار قرب حوض سباع،[5] مع العلم ان الجزائر تعتزم الاستثمار خلال السنوات المقبلة في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة لتعزيز اقتصادها وتنميتها، فالمخطط الخماسي للجزائر 2015 ــ 2019 يهدف الى تحقيق نسبة نمو اجمالي تقدر ب 7% ورفع حصة الفرد الجزائري من الناتج المحلي الخام الى 7200 دولار امريكي، وتكاسب التمويلات الضخمة التي دفعت بها الحكومة الجزائرية في اطار هدا المخطط التنموي الخماسي والتي فاقت

---

[1] الاخبار، **الرئيس الجزائري يدعوا رجال الاعمال الصينين الى الاستثمار في الجزائر**، من موقع:
https://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/07/11/2006/htm

[2] الصين اليوم، مرجع سابق .

[3] سارة جندي، **العلاقات الصينية ـ دراسة حالة الجزائر ـ**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص 113.

[4] رئاسة الجمهورية، **كلمة رئيس الجمهورية امام المنتدى الجزائري الصيني حول التعاون الاقتصادي**، من موقع:
www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

[5] سارة جندي، مرجع سابق، ص 128.

280 مليار دولار امريكي، أهمية كبيرة لمستقبل الاقتصاد الوطني من اجل التحول من اقتصاد يعتمد على عائدات النفط علة اقتصاد ناشئ من جهة وللشركات الصينية التي تسع لتعزيز تواجدها في الجزائر من جهة ثانية.[1]

وفي هذا الإطار وقع البلدين العديد من الاتفاقيات أهمها:

الاتفاقية التي وقع عليها الرئيس الصيني **هوجينتاو** خلال زيارته للجزائر سنة 2004، واتفاقية اطار للتعاون في مجال المحروقات، فقد كانت الصادرات الجزائرية نحو الصين خلال 2008، 500 مليون دولار تتشكل أساسا من المنتوجات البترولية والمعدنية بينما تتمثل وارداتها حوالي 4 ملايير دولار من منتوجات صيدلانية وغدائية، كما وقعت المجموعة الصينية للبترول **بتروتشينا** اتفاقية مع الجزائر لبناء اول مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول في يوليو 2003، في ديسمبر 2003 وقعت اتفاقيتين حول تنقيب المخاطر على منطقة a-112 بحوض الشريف ومنطقة أخرى، في سنة 2004 تم التوقيع على بروتوكول الاتفاق بين الشراكة الوطنية للمحروقات **سوناطراك** والشركة الصينية للبترول حيث غطى هذا الاتفاق عدة مجالات منها التنقيب والإنتاج ومعالجة البترول حيث غطى عذا الاتفاق عدة مجالات منها التنقيب والإنتاج ومعالجة البترول والغاز الطبيعي والنقل عبر القنوات ومشاريع بناء مواقع بترولية، كما استطاعت شركتي CNPC و SINOPRC في 2004 ان تظفر بحقوق البحث والاستغلال حيث تزاول الأولى نشاطها في خوض المزيد، واستطاعت شركة CNPA من الظفر بعقد تجديد معمل تكرير في مدينة سكيكدة في مارس 2005، وقامت الشركة الجزائرية نافتال NAFTAL بالتعاون مع شركة سورال شين SORAL CHINE بتكوين شركة مختلطة في جانفي 2006 تحت اسم NAFTAL CHINE مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة، وفي سنة 2010 اعلن سفير الصين الشعبية بالجزائر على توقيع بلاده لعقد مع وزارة الطاقة والمناجم من اجل التنقيب عن البترول في الجنوب الجزائري،[2] وفي سنة 2013 أصبحت الصين المصدر الأول للجزائر وتمكنت من إزاحة فرنسا التي كانت تحتكر التصنيف لعشرات السنين وبلغت قيمة صادرات الصين الى الجزائر 8 مليارات دولار امريكي في 2013 والقيمة بلغت 8.2 مليار دولار في 2014، كما انها صنفت في المركز الأول في الربع الأول من 2015 بواقع 2.13 مليار دولار امريكي من السلع بارتفاع بلغت نسبته 12.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، في الربع الأول من سنة 2015 مثلت صادرات الصين 16.4% من الواردات الجزائرية الاجمالية في هذه الفترة.[3]

وليومنا هذا مازال الجانب الصيني يشجع الشركات الصينية ذات القدرة على الاستثمار ومزاولة الاعمال في الجزائر واجراء التعاون في مجالات الطاقة والمعادن وغيرها، بالمقابل فالجزائر أيضا ترحب بالشركات الصينية للمشاركة النشطة في البناء الاقتصادي في الجزائر وإقامة علاقات الشراكة والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة والكسب المشترك وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والمعادن والبتروكيماويات والبنية التحتية والطاقة المتجددة وغيرها بما يساعد

---

[1] الصين اليوم، مرجع سابق.

[2] سارة جندي ، مرجع سابق، ص 128، ص 129.

[3] لمياء ح، **التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين يبلغ 25 مليار دولار خلال المرحلة المقبلة**، من موقع:
WWW.fadjr.com/ar/index-php?news=304140

الجزائر على رفع قدرتها على الإنتاج الصناعي والتنمية الذاتية والعمل معا على تطوير السوق الافريقية حتى السوق الدولية.[1]

والجدول التالي يوضح تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين والجزائر بين 2007 – 2015 وهي كالتالي:

الجدول قم(1)

السنة	حجم المبادلات التجارية (مليار دولار)
2007	3.8 مليار دولار
2009	4.4 مليار دولار
2011	6.4 مليار دولار
2013	8 مليار دولار
2015	8.2 مليار دولار

جدول يوضح حجم الواردات والصادرات الصينية للجزائر خلال السنوات الأخيرة وهي كالاتي:

الجدول رقم(2)

السنة	الصادرات الصينية للجزائر	الواردات الصينية للجزائر
2012	3.31 مليار دولار	4.95 مليار دولار
2013	6.42 مليار دولار	3.31 مليار دولار
2014	8.19 مليار دولار	1.81 مليار دولار
2015	6.96 مليار دولار	2.1 مليار دولار

الجدولين من اعداد الطالب.

ثانيا: التعاون في مجال لتنمية.

كان لانتهاء الحرب الباردة انعكاسات هامة على العلاقات الدولية، من ابرز معالمها التطور المعمق والمتواصل للتعددية القطبية والعالمية والعولمة الاقتصادية الامر الذي فرض على الدول النامية المهام والتحديات التاريخية الجديدة المتمثلة في تنمية الاقتصاد وتحقيق النهضة القومية الشاملة، فبالنسبة للصين أدركت أهمية الإصلاح والانفتاح كطريق لابد منه فبفضل السياسة السديدة التي وضعها الحزب الشيوعي الصيني لإطلاق عملية الإصلاح والانفتاح والاتخاذ من تنمية الاقتصاد كمحور اعمال الحزب والدولة، تمكن الشعب الصيني من إيجاد نمط فريد للتنمية يحظى بتقدير واسع في العالم خاصة الدول النامية التي نالت استقلالها وهي الان تبدل جهودها على القدم والساق لتحقيق التنمية والتقدم، اذ ترى في الصين التي تراكم لديها خبرات وتجارب كأكبر دولة سكانها في تحقيق التنمية بالطريقة التي تناسب خصوصياتها الوطنية وتعتمد على قدرتها الذاتية، وبالمقابل نجد الصين راغبة في مشاركة هذه الشعوب الشقيقة بما فيها الجزائر هذه الخبرات

[1] وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، **رئيس مجلس الدولة لي كتشيانغ يجري مباحثات مع الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال**، من موقع:
www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t1260449/shtml

والتجارب كما ترغب هذه الدول في إقامة علاقات أوثق مع الصين كأكبر دولة نامية للاستفادة من خبراتها في مجال تحقيق التنمية.[1]

فبالنسبة لعلاقات الجزائر بالصين في مجال التمنية نجد ان الصين تهدف الى تعزيز التعاون بين القوى الإنتاجية في البلدين وتبادل وجهات النظر وبحث فرص الشراكة، فالمسؤولون الصينيون يرون أن تعاون القوى الإنتاجية لاسيما في البلدان النامية، يعد الحل الأنجح لتحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي، فالصين بخبراتها وامكانياتها لاسيما جودة عملها وسرعة إنجازها، والقدرة على تجسيد المشاريع المبرمجة في اطار المخطط الخماسي للتنمية 2015 ــ 2019، ومن جهة أخرى فان المؤسسات الصينية من خلال حضورها في الجزائر ومشاركتها الإيجابية في مشاريع المنشآت القاعدية والنقل والاتصالات، ذات دراية وخبرة بالسوق الجزائرية،[2] دون ان ننسى دور منتدى التعاون الصيني الافريقي [3] في اعطاء حيوية جديدة للعلاقات الصينية الافريقية بما فيها الجزائرية، ففي بداية 2000 دخلت العلاقات بينما مرحلة تاريخية جديدة حيث تم تأسيس المنتدى بالمبادرة المشتركة من الجانبين حرصا متها على تعزيز الصداقة التقليدية وتفعيل التعاون المشترك بما يمكنها من اقتناص الفرص المتاحة ومواجهة التحديات في ظل الظروف الجديدة، وفي مؤتمر قمة بيكين للمنتدى عام 2006 تم الاتفاق بين الجانبين على إقامة علاقات شراكة استراتيجية من نوع جديد يتميز بالمساواة والثقة المتبادلة سياسيا والمنفعة والمكاسب المشتركة اقتصاديا ولتواصل والاستفادة المتبادلة ثقافيا، ذلك ان التعاون الصيني الافريقي مفتوح وشفاف ويمثل جزءا من التعاون العادل والطبيعي فيما بين الدول النامية بهدف تحقيق التنمية المشتركة.[4]

وهذا ما اعرب عنه الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية السيد **عبد القادر مساهل** حيث ذكر ان منتدى التعاون الصيني ـــ الافريقي اعطى دفعا ملحوظا للشراكة بين الصين وافريقيا والجزائر تعلق امال كبيرة على قدرة المنتدى على تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الصين وافريقيا كما أضاف قائلا: **"نحن نقدر أيضا دفاع الصين عن تعاون دولي متجدد من اجل التنمية في افريقيا ومن اجل التنمية في افريقيا ومن اجل تمثيل منصف لقارتنا ضمن المؤسسات ومسار اصلاح الحكامة العالمية"**، فبفضل تعاونهما في اهم الندوات المتعددة الأطراف ساهمت كل من الصين وافريقيا في تعزيز قدرة تفاوض الدول النامية بشأن رهانات هامة على غرار التنمية المستدامة والتغيرات المناخية والنظام المالي والتجاري الدولي،[5] هذا وقد سبق وأن نوه في حديث له على التزام الصين إزاء القارة الافريقية والجزائر واصفا إياه بالالتزام القائم على مقاربة تعود بالفائدة على الطرفين وتدمج ضرورة التكفل بمقتضيات الدعم الواجب تقديمه لتنفيذ المشاريع التنموية

---

[1] وانغ وانغشينغ، **الصين وافريقيا ـ نموذج إيجابي في العلاقات الدولية ـ**، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا، من موقع:
Ly.china.embssy.org/ara/dsxx/t784018.htm

[2] حنان ح، **الجزائر والصين تطمحان لتحقيق شراكة اقتصادية استراتيجية**، جريدة المساء، من موقع:
Massa.com/dz/componet/k2/15465.html.

[3] **منتدى التعاون الافريقي الصيني:** تاسس عقب المؤتمر الوزاري الأول للتعاون بين الصين والدول الافريقية ببيكين في 10 أكتوبر 2000 هدفه تعميق التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات العولمة الأوروبية (انظر: موسوعة الجزيرة، **منتدى التعاون الصيني الافريقي**، من موقع:
www.aljazeera.net/encycolopedia/organizationsandstructures/

[4] وانغ وانشينغ، مرجع سابق.

[5] صحيفة جزايرس، **عبد القادر مساهل: الجزائر تعول كثيرا على قدرة منتدى التعاون الصيني ــ الافريقي لتعميق الشراكة ــ**، من موقع:
www/djazauress.com/elmassa/13064

المهيكلة ذات البعد الإقليمي،[1] وحسب ما ذكر بعض الخبراء في الندوة الدولية التي رعتها المسار العربي ونشطتها جمعية صداقة الجزائر والصين([2]) ان الجانبين يبادرا الى تكريس روح الانفتاح والاحتواء ويسعى الى نشر قيم التسامح والتفاهم، كما اكد على احترام حق مختلف البلدان في اختيار الطرق التنموية وفقا لارادتها المستقلة،[3] وقد جاء في وثيقة سياسات الصين إزاء افريقيا انه مند لداية القرن الجديد ظل الوضع الدولي يشهد تغيرات عميقة ومعقدة باستمرار وتتطور العولمة تطورا معمقا، لايزال السلام والتنمية والموضوع الرئيسي للعصر الراهن، فالصين اكبر دولة نامية بالعالم تسعى وراء التنمية سلميا وتنتهج سياسة خارجية سلمية متمثلة في الاستقلال والتمسك بأخذ زمام المبادرة وترغب في تطوير العلاقات الودية مع جميع دول العالم وتعزيز الصداقة والتعاون من اجل دفع السلام والاستقرار العالمين والازدهار المشترك مع مختلف الدول على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي سبق وان اشرنا اليها، وبالمقابل نجد إفرقيا كأكبر قارة تتمركز فيها الدول النامية وقوة هامة لتحقيق السلام والتنمية في العالم، سنحت لعلاقات الصداقة التقليدية الصينية الافريقية فرصة جديدة في ل الوضع الجديد،[4] كما كان لتاسيس منتدى التعاون الصيني العربي دور كبير في العلاقات الجزائرية الصينية عام 2004 الذي صار اطار للتعاون الجماعي يشمل مجالات عديدة وتنبثق عنه اكثر من 10 اليات، ففي عام 2010 تمت إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية منها الجزائر، الامر الذي ادخل التعاون الجماعي الصيني العربي الى مرحلة جديدة من التطور والتقدم النوعي على نحو شامل،[5] اذ يلعب هذا الأخير دورا إيجابيا في الارتقاء بمستوى التعاون الثنائي،[6] وفي ظل الأوضاع الدولية والتغيرات التي يعيشها العالم حاليا نجد بما ان كل من الصين والدول العربية ينتميان الى العالم النامي فالصين مصرة على مواصلة رفع راية السلام والتنمية والتعاون والكسب المشترك وتسلك طريق التنمية السلمية بلا تغيير وحتى الدول العربية نجد انها تعمل على استكشاف طرق تنموية تتناسب مع ظروفها الوطنية بارادتها المستقبلية،[7] فكلا الطرفان يطمحان في تحقيق مزيد من التعاون في مختلف المجالات وهذا ما عبر عنه عضو مجلس الدولة الصيني السيد **داي بينغ قوه** ان

---

[1] الإذاعة الجزائرية، **التعاون الصيني ـ الافريقي: الصين تخصص 60 مليار دولار لتنفيذ وتدعيم بلدان شمال افريقيا لمبادرات جوهانسبورغ**، من موقع:
www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160729/84865.html

[2] جمعية الصداقة الجزائرية الصينية: تأسست سنة 1989 في ظل التحول السياسي والدستوري، هدفها تعزيز التفاهم وتعميق الصداقة بين الشعبين ودعم التعاون وتوثيق العلاقات الودية بين البلدين من موقع:
Archfa.org/index.php

[3] حمزة مصباح، **خبراء يؤكدون على تحقيق التنمية المشتركة بين الجزائر والصين**، من موقع:
Elmassar_ar.com/ara/permalink/43676.html

[4] عبد الكريم صالح المحسن، **العلاقات الصينية ـــ الافريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة**، "الحوار المتمدن"، العدد 3557، متاح على:
www.alhewar.org/debat/show/art?asp?=284882

[5] وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، **وثيقة سياسة الصين اتجاه الدول العربية**، من موقع:
www.fmptc.gov.cn/ara/zxxx/t1332837.shyml

[6] صحيفة جزايرس، **العالم العربي والصين مدعوان لمزيد من التعاون والحوار**، من موقع:
www.dlazairess.com/ennahar/35205

[7] وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق.

العالم العربي والصين مدعوان لمزيد من التعاون والحوار في ظل التحديات المشتركة المطروحة في القرن الجديد لتحقيق تنمية مستدامة.

كما أوضح خلال مباحثاته في بكين مع رؤساء الوفود العربية المشاركة في اجتماعات كبار مسؤولي منتدى التعاون العربي الصيني ([1]) للتحضير للدورة الرابعة للمجلس الوزاري العربي الصيني مطلع 2010 بقوله: **ان العالم العربي والصين ينتهجان نفس الاختيار الاستراتيجي لتكوير علاقتهما في القرن الجديد وتواجههما كمجموعتين ناميتين تحديات مشتركة وامال وطموحات تصب جميعها في خدمة مصالح بلدانهم وتحقيق شراكة السلام والتنمية المستدامة،**[2] وقد اعرب **رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة** من قبل للسيد **تشانغ تشون** المسؤول رفيع المستوى في الحزب الشيوعي الصيني في الجزائر في 24 مارس 2008 عن شكره لمساعدة الصين للدول الافريقية على تحقيق الاستقلال الوطني والتنمية وتعهد بتعزيز التعاون مع الصين في جميع المجالات وبالمقابل صرح " لي " قائلا: **ان الصين مستعدة لتعزيز التعاون مع الجزائر في مجالات مصادر الطاقة والتعدين والاتصالات،**[3] وصرح أيضا بان الصين ستشجع الشركات القادرة ذات السمعة الجيدة على الاستثمار في الجزائر، واعرب عن امله في ان تواصل الجزائر دعم الشركات الصينية في الجزائر من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ومن جانب الجزائر رد السيد " بلخادم " قائلا: **ان الإجراءات الثمانية التي وافقت عليها الصين في قمة بكين للتعاون الصيني الافريقي، ساعدت في تنمية افريقيا وعادت بالقائدة على شعوب القارة.**[4] وحسب ما افاد به بيان للوزارة تحدث وزير الصناعة والمناجم **عبد السلام بو شوارب** مع السفير الصيني بالجزائر **يانغ غوانغيو** حول مساهمة الشركات الصينية في برنامج التنمية لقطاع الصناعة، حيث قدم وزير الصناعة الخطوط العريضة للبرنامج التنموي واكد من خلاله ان الجزائر مقبلة على تنفيذ المخطط الخماسي للاستثمارات العمومية 2015 ـ 2019 مضيفا ان كل القطاعات الصناعية والمنجمية ستعرف تكثيفا في تنميتها، وانه مستعد لدعم الجهود الرامية الى تعميق وتعزيز الشراكات بين المتعاملين من كلا االبلدين، وأشار الديبلوماسي الصيني خلال هده المحادثة الى اهتمام بلاده بهذا البرنامج 2015 ــ 2019 مثمنا نوعية العلاقات بين البلدين خصوصا في المجال الاقتصادي.[5]

وفي المباحثات التي اجراها رئيس مجلس الدولة لي تشانغ مع الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال في قاعة الشعب الكبرى يوم 2015/04/29 قال: **ان الصين في المرحلة التاريخية الجديدة على استعداد للعمل مع الجانب الجزائري لتوظيف مزايا الثقة المتبادلة وتحقيق الارتقاء بين استراتيجية البلدين للتنمية وتكثيف التواصل الثقافي والإنساني وتعزيز التنسيق والتعاون في**

---

[1] **منتدى التعاون العربي الصيني:** تاسس بعد اللقاء الذي تم بين الرئيس الصيني هوجينتاو وعمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية خلال زيارته لمقر الجامعة سنة 2004، بهدف تعزيز الحوار والتعاون ودفع عجلة التنمية والتقدم ، من موقع:
Arabic.people.com.cn/31660/7832269.html

[2] صحيفة جزايرس، مرجع سابق.

[3] صحيفة الشعب اليومية، **الصين والجزائر تتفقان على مزيد من التعاون في مصدر الطاقة والتعدين**، من موقع:
Arabic.people.com.cn/31660/6380353/html

[4] صحيفة الشعب اليومية، **الصين والجزائر يستكشفان سبلا جديدة للتعاون**، من موقع:
Arabic.people.com.cn/31660/6379512.html

[5] جريدة الخبر، **بعث التعاون الاقتصادي الجزائري ــ الصيني**، من موقع:
www.elkhabar.com/press/article/60566

الشؤون الدولية والإقليمية الهامة، بما يواصل إضفاء مقاومات جديدة لعلاقات الشراكة الشاملة بين الصين والجزائر.

كما أشار الى انه مند تأسيس الصين الجديدة وخاصة في 30 سنة المنصرمة لم تقم الصين نظاما صناعيا متكاملا ومستقلا فحسب، بل تمتلك قوة إنتاجية غنية في المعدات الصناعية والامكانيات الزراعية التي لها جودة ممتازة وسعر منخفض وهي سريعة البناء وتلبي متطلبات التنمية في الجزائر،[1] وبما ان العلاقات الجزائرية الصينية مبنية على التعاون الاقتصادي والتجاري المتوازن وخاصة الاستثمار المبني على كسب التجربة والتكنلوجيا ودعم المشاريع الاقتصادية والاستراتيجية للبنية التحتية من اجل التنمية المستدامة فان الصين اثبتت للجزائر بانها في مستوى هذا التوجه والهدف الاستراتيجي في معظم المجالات والمشاريع الاقتصادية المبرمجة فهي في مستوى المقاييس والكفاءة العالية لإنجاز المشاريع،[2] هذا وقد دعا وزير الصناعة والمناجم **عبد السلام بوشوارب** حين ترأس رفقة رئيس مجلس ترقية التعاون جنوب – جنوب الصيني كيسينهوا – ملتقى لرجال اعمال البلدين بالجزائر العاصمة سنة 2015 المؤسسات الصينية للعمل على تجسيد مستقبل مشترك بين الجزائر والصين من خلال عدد من المشاريع، خاصة بذكر الميناء التجاري الجديد للوسط ومشروع استغلال الحديد بغاز جبيلات وكذا استغلال الفوسفات بواد كبريت، إضافة الى مشاريع تركيب السيارات وتعزيز التعاون البيني والانتقال به نحو افاق جديدة، من خلال قفزة نوعية تنقله من المجالات التقليدية كالبناء والبنى التحتية والاتصالات الى مجالات أوسع تأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي توليها الجزائر أولوية ضمن مخططها الخماسي للتنمية، منها الفلاحة والصناعة والسياحة.[3]

هذا وقد وصلت العلاقات بين البلدين الى حد الاستعداد لتقديم المساعدات المالية من أجل تمويل المشاريع التنموية، حسب ما أكده السفير الصيني بالجزائر ــ يانغ ياو نغو ــ على استعداد بلاده لتوفير قروض مالية للجزائر " ان هي طلبت ذلك " وان بلاده التي خصصت غلافا ماليا من 60 مليار دولار على مدار 3 سنوات لدعم التنمية فب القارة السوداء تضع الجزائر على قائمة أولوياتها في مجال التعاون المالي بما يشمل تمويل المشاريع المشتركة كاشفا ان أولى ثمار هذا التعاون سيتجسد في مشروع ميناء الجزائر وسط الذي سيقام بالقرب من مدينة شرشال في ولاية تيبازة حيث سيمول هذا المشروع الضخم من طرف بنكين صينيين بعد انشاء المؤسسة المختلطة الجزائرية الصينية التي ستتكفل بالمشروع والتي ستتحصل على قروض بقيمة 3.5 مليار دولار على مراحل في مدة أقصاها 10 سنوات اين عبر السفير عن ترحيب بلاده بهذا النوع من القروض التي توجه مباشرة من البنوك الى المؤسسات عرض الدول الى الدول .[4]

كما يعتبر مجال البناء من اهم المجالات التي يشملها قطاع التنمية، فالجزائر تسعى للاستفادة من تجربة المؤسسات الصينية في مجال البناء والاشغال العمومية، اذ يذكر ان نحو 790

---

[1] وزارة خارجية الصين الشعبية، مرجع سابق.

[2] اسماعيل دبش، **"المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية ــ دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية"**، من موقع: www.ech-chaab.com/ar/

[3] المرجع نفسه.

[4] عبد الاله جمال، **"الصين: مستعدون لمساعدة الجزائر بمليارات الدولارات"**، من موقع: www.eldjazaironline.net/index.php?opotion=com-k2&view=item&id=72

مؤسسة صينية في سنة 2015 تنشط في الجزائر لاسيما في هذا المجال وكذا الاستيراد والتصدير وقد أوكلت العديد من المشاريع خاصة في مجال بناء مؤسسات صينية على غرار مشروع المسجد الكبير وأوبرا العاصمة وكذا مشاريع السكن،[1] فواقع الحال نجد ان الدولة الجزائرية تركز مند عام 2000 على تطوير البنى التحتية، وقد انتهزت الشركات الصينية الفرصة للمشاركة في هده الخطط وتمكنت من الحصول على عقود بقيمة نحو 22 مليار دولار بين العامين 2005 ــ 2016، فقد افاد الصينيون أولا من خطة الدعم والتعافي الاقتصاديين في الجزائر بين العامين 2001 ـ 2004، التي هدفت الى ترميم البنى التحتية الأساسية، وكذلك انخرطت الشركات الصينية بين العامين 2010 ــ 2014 في خطة إنمائية وضعتها الحكومة لاستكمال كل مشاريع البنى التحتية التي كانت قيد التنفيد، ومن بين العقود البارزة التي ابرمت في هذا الاطار بناء " فنادق شراتون " في وهران والجزائر العاصمة، ومبنى جديد في مطار هواري بومدين في العاصمة الجزائرية، والمشاريع السكنية منخفضة الكلفة، اذ شيدت نحو 250 الف وحدة سكنية مند عام 2000، حيث افضت هذه الروابط المتنامية بين البلدين الى زيادة اعداد المهاجرين الصينين في الجزائر أكثر من أي وقت مضى، وباتت البلاد تضم العدد الأكبر من العمال الصينين في افريقيا، فالأرقام الرسمية تشير الى ارتفاع عدد العمال الصينيين في الجزائر من 22 الف في عام 2013 الى 24 الف في عام 2014 الى 55 الف في عام 2015، لا بل أصبحت العاصمة الجزائرية تضم حيا صينيا، ويعتقد ان 2000 صيني نالوا الجنسية الجزائرية،[2] كما بلغ حجم استثمارات الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء في الجزائر 14 مليار دولار في ظرف 8 سنوات الأخيرة مما يجعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولاتية الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا، فقد استحود هذا القطاع على اهتمام رجال الاعمال الصينيين مما جعلهم بتهاتفون للظفر بمشاريع المخطط الخماسي المقبل، وحسب ما كشفته الوكالة الصينية " كزينهوا " فقد استثمرت شركات صينية الجنسية في الجزائر ازيد من 20 مليار دولار في قطاعات عدة خاصة البناء والاشغال العمومية، وحسب تحقيق مكتب " ثينك ثانك " الأمريكي فقد بلغت استثمارات الشركات الصينية في الجزائر بين 2005 ــ 2013 أربعة عشر مليار دولار من بين اهم 15 شريكا لها عبر العالم، وحسب ذات التحقيق فان قطاعات البناء هي التي تستحوذ على اهتمام الشركات الصينية خلال السنوات الأخيرة على غرار فوزها بالعديد من المشاريع السابقة الذكر منها تجسيد مشروع الطريق السيار شرق ــ غرب والمقر الجديد لوزارة الشؤون الخارجية وغيرها وهو ما يعطي استشرافا لمستقبل التعاون الجزائري الصيني في مجال التنمية.[3]

ثالثا: التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي.

1 قطاع الصحة:

---

[1] الاذاعة الجزائرية، مرجع سابق.

[2] دالية غانم يزبك، **"حسنت الجزائر وبيجين علاقتهما الاقتصادية لكن لا شك انه بإمكان الجزائر ان تحصد منافع أكبر"**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، من موقع:

Carnegie-mec.org/diwan/66211

[3] ايهاب شوقي، **"ما وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ"**، شبكة الاخبار العربية، من موقع:

www.anntv.tv/new/showsubject_aspx?id=87693.

تعود العلاقات الجزائرية الصينية في هذا المجال الى 1963 عندما كان اول الأطباء الذين قدموا الى الجزائر بعد الاستقلال صينيين، ومند ذلك الوقت بدأت الصين بإرسال الفرق الطبية الى الجزائر والتي بلغ عدد افرادها سنة 2004 حوالي 2200 من العاملين في المجالات الطبية " وبهذا احتلت الجزائر مكان خاصة في تاريخ ارسال الصين للفرق الطبية للخارج، لان هذا العمل يبدا مند عام 1963 حيث انتشرت الأوبئة في الجزائر حديثة الاستقلال والتي تفتقر الى الادوية والعاملين في مجال الطب، فقدمت الجزائر مستعجلا للمجتمع الدولي حيث اتخذ الجيل الأول من قادة الصين الجديدة بنظرة بعيدة قرار بسرعة فبعثت الصين فرقة طبية الى الجزائر تحت عناية وارشاد رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت " **شو ان لاي** " كان ذلك بداية تقديم الصين العون للدول النامية الأخرى بتقديم التكنلوجيا الطبية والعلاجية والخدمات الطبية والأموال والمواد، وتواصل هذا التعاون بتطور مستمر ففي السنوات الأخيرة تعزز التعاون الطبي بين البلدين باستمرار مثال على ذلك في أغسطس 2002 وقعا بروتوكول ارسال الفرق الطبية لتعمل في الجزائر،[1] فمند الستينات تبادلت الصين والجزائر الفرق الثقافية الفنية، وقد عمل في الجزائر حتى سنة 2003 اكثر من 1700 طبيب، كما ان اول فريق انقاذ ارسلته الصين الى خارجها كان الى الجزائر عندما وقع الزلزال 2003،[2] واستمرت الاتفاقيات بين البلدين في المجال الصحي اذ شدد نائب وزير الصحة الصيني " زانغ ماو " على أهمية تفعيل كافة الاتفاقيات الموقعة بينهما في هذا المجال وصرح خلال زيارته الى عين الدفلى سنة 2011 عن انشاء لجنة مختلطة جزائرية صينية للقيام بدراسة تقنية لإنجاز مصنع لإنتاج الادوية في الجزائر والصين من اجل ارسال فريق طبي صيني متعدد الاختصاصات الى الجزائر، اذ يتكون من 60 اختصاصا لا سيما في مجال جراحة العظام وأمراض النساء، وقذ ذكر وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات " عبد الحق سيحي " الذي وقع البروتوكول ان هذا التعاون يرمي الى تعزيز قطاع الصحة في الجزائر، كما ذكر ان الاعمال الطبية التي قامت بها الفرق الصينية السابقة في الجزائر كانت عالية المستوى وان الاتفاق الحالي سيسمح بمواصلة هذه المهمة، وبالمقابل اكد سفير الصين في الجزائر " ليو يو هي " الذي وقع وثيقة على الجانب الصيني فقد أوضح من جانبه ان الامر يتعلق بالفريق الطبي الصيني ال 24 الذي يرسل الى الجزائر مند سنة 1963، كما ابرز انه يتوقع انشاء مشروع لانجاز مركز صيني للطب التقليدي في الجزائر في اطار الاتفاق الموقع، وأوضح " عبد المالك بوضياف " ان 60 طبيبا المنتظرين في الجزائر سيجوبون عدة ولايات البلاد لمدة اربع سنوات،[3] وفي سنة 2015 اتفق وزير الصحة وإصلاح المستشفيات " عبد المالك بضياف " ونظيره الصيني " جين كيساو تاو " في " مالابو " على اعداد مذكرة تفاهم في مجال الصحة، حيث اكد الوزيران خلال لقاء جمعهما بعاصمة غينيا الاستوائية على هامش الندوة الدولية حول مكافحة افريقيا لفيروس " ايبولا " وان توقيع هذه المذكرة سيتم على هامش قمة الصين ــ افريقيا المقرر عقدها في جنوب افريقيا ــ كما استعرض الطرفان مختلف جوانب التعاون الجزائري

---

[1] الصين اليوم، "**العلاقات الصينية الجزائرية**"، العدد 3، مارس 2004، من موقع:
www.chinatoday.com.cn/arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

[2] الصين اليوم، "**سفير الجزائر ... كل رؤساء الجزائر زاروا الصين وأول فرقة طبية خرجت من الصين كانت للجزائر**"، العدد 12، ديسمبر 2003، من موقع:
www.chinatoday.com.cn/arabic/203a1n12/12n3n1.htm

[3] جريدة النهار اون لاين، "**التوقيع على بروتوكول اتفاق لارسال اطباء اختصاصيين صينين الى الجزائر**"، من موقع:
Httpm//www.ennaharonline.com/ar/mobile/algeria-news/207230

الصيني وقررا تعزيزه في عدة مجالات سيما تدعيم الأطباء المختصين وتطوير انتاج اللقاحات وكذا ترقية الطب التقليدي.[1]

2- المجال الثقافي:

تربط الصين والجزائر علاقات ثقافية وطيدة أضحت تميز المشهد الثقافي الجزائري الصيني ترجمتها جملة الاتفاقيات بين البلدين في هذا المجال، واقدمها اتفاقية التعاون الثقافي بين الجزائر والصين الموقعة بتاريخ 14 سبتمبر 1963، واتفاقية أخرى موقعة 17 سبتمبر 1980،[2] حيث شهدت عديد التطورات في مختلف المجالات من ضمنها الثقافي، والملاحظ خلال السنوات الأخيرة يجد ان الصين بدت حريصة على ان تسجل حضورها في مختلف المحافل التي تنظمها الجزائر على غرار ارسالها لفرق موسيقية سيمفونية سنويا، دون ان ننسى مشاركة فرقة غناوي الصينية **" تانك شاو "** المشهورة بالجزائر في المهرجان الدولي لموسيقى الديوان بالعاصمة والتي قدمت عرضا رائعا ترجمه تجاوب الجمهور الذي ملأ القاعة عن اخرها، وبالمقابل تلعب الجزائر الدور الريادي في تفعيل مشهدها الثقافي اذ تعتبر **" دار الاوبرا الحديثة "** التي أهديت للجزائر تخليدا للعلاقات التاريخية بين الشعبين، بالإضافة الى حرص وزارة الثقافة مؤخرا على تدعيم العلاقات الثقافية بين البلدين حرصا تمخض عنه جملة من الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع الشريك الصيني المتعلقة بالتعاون الثقافي سواء في مجال التكوين او مجال النشاطات الثقافية،[3] فبعد إقامة علاقات ديبلوماسية وقع البلدان نحو 20 اتفاقية للتعاون والتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والاعلام، والتعاون الثقافي الثنائي الوثيق منها في أغسطس 2002 وقع البلدان**" البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية ".**

وفي سنة 2004 بلغ عدد الطلبة الجزائريين الدارسين في الصين أكثر من 20 طالبا، وفي الفترات الأخيرة اقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل **" معارض الصين لفن التصوير الفوتوغرافي "** سبتمبر 2003 و **" المعرض الصيني الفوتوغرافي "** نوفمبر 2002، **" معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين"** ديسمبر 2001، و **" المعرض الصيني لفن اوبرا بكين "** سبتمبر 2001 وغيرها،[4] فبالرغم من بعد المسافة بالاف الكيلو مترات بينهما الا ان الفضول وحب المعرفة بين شعبي البلدين دفعا بهما سويا لكسر كل العقبات والحواجز الجغرافية و الزمنية التي تقف ضدها، فالصين اليوم لا تزال فاتحة قلبها لمختلف البعثات العلمية والجامعية بالجزائر، وفي مقابل ذلك هناك العديد من الصينين يزاولون دراستهم في الجامعات الجزائرية، ولأجل تكثيف التعاون الثقافي فيما بينهما لجأتا الى تعليم وتلقين لغتيهما العربية والصينية معا لابنائهما في المدارس التعليمية لكليهما ما يدل على ان هناك نسيج معرفي متبادل بين الطرفين، يؤكد مدى محاولة مؤخرا

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية، **"الجزائر والصين تتفقان على اعداد مذكرة تفاهم في مجال الصحة"**، من موقع:
Ar.aps.dz/breves-sante-science-technologie/9200

[2] وزارة الثقافة،" **الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع البلاد الاجنبية"**، من موقع:
https://www.m.culture.gov.dz/mc2/ar/coop-bilat.php

[3] نواري الهواري، **"العلاقات الصينية – الجزائرية مميزة وتاريخية ودار الاوبرا تخليدا لها"**، من موقع:
Elmihwar.com/ar/index-php/8724

[4] الصين اليوم، مرجع سابق.

كل من البلدين احياء تعاونهما الثقافي،[1] اذ شكل هذا التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي محور لقاء وزير التعليم العالي والبحث العلمي **" طاهر حجار "** وسفير الصين بالجزائر **" يانغ غوانغ يو "** اذ جاء في البيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مايلي: **" ان الطرفان سجلا بارتياح جودة العلاقات الجزائرية الصينية التي ما التي ما فتئت تتعزز لا سيما في مجال التكوين العالي حيث يزاول حوالي مئة طالب جزائري تكوينا على مستوى مختلف الجامعات الصينية الى جانب عشرين طالب صيني مسجلين بجامعات جزائرية "** حسب احصائيات سنة 2015، فالجزائر والصين جد مهتمين بشق البحث العلمي والتطور التكنلوجي ولهما إرادة قوية في العمل سويا من اجل تسطير مشاريع بحث مشتركة في عدة مجالات علمية ويتعلق الامر ب توأمة الجامعات والإنتاج العلمي وتبادل محاضرين رفيعي المستوى والمشاركة المتبادلة في مختلف التظاهرات العلمية بكلا البلدين واستقبال عدد من المعدين لشهادة دكتوراه على مستوى المخابر وغيرها من المؤسسات الجامعية بالبلدين، كما ابدى الطرفان تعزيز تبادل وفود الطلبة سيما فيما يخص الرحلات اللغوية التي تعتبر من الوسائل التي تساهم في ترقية تعليم اللغة الصينية بالجزائر، اذ توجد خمسة جامعات جزائرية تدرس اللغة الصينية مع امل فتح قسم خاص بالثقافة والحضارة الصينية على مستوى الجامعات الجزائرية وكذا مركز ثقافي صيني بالجزائر.[2]

وفي مجال الفن فقد شاركت الصين في الطبعة السادسة للمهرجان الدولي للموسيقى السيمفونية وهذا ذليل على حرص الجزائر ان تكون الصين حاضرة في مختلف محافلها، وهذا ما ذكره المستشار الثقافي الصيني بالجزائر **" شي يويين "** قائلا: **نحن اليوم نمثل الصين من خلال مشاركتنا في المهرجان الدولي لارقى الموسيقى الكلاسيكية، وهي الموسيقى السيمفونية التي تعتبر فخر للشعوب ورقيها، والجزائر كعادتها لم تفوت فرصة حضورنا في هذا المهرجان الذي يعد بوابة يسافر عبرها الجمهور دون جواز سفر، ونحن نقدر هذه الجهود كما نقدر التطور الذي يشهده المشهد الثقافي "**، بالإضافة الى الزيارة التي قامت بها فرقة صينية **" ميستر اندميس "** للمشاركة في مهرجان قسنطينة لموسيقى الجاز، فضلا عن مشاركة فرقة الرقص والغناء شهر نوفمبر 2014 للفرقة الفلكلورية الصينية في زيارة خاصة للجزائر.[3]

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن العلاقات الجزائرية الصينية ضاربة بجذورها في التاريخ ، حيث أنها تطورت عبر مراحل عديدة الى أن وصلت الى ما هي عليه الآن من تقدم وتعاون بين البلدين في شتى الميادين خاصة مع أزمة كورونا كوفيد 19 التي زادت من ترابط البلدين ببعضهما وهو ما جعل منهما نموذج للتعاون الدولي الجاد والبناء القائم على المصالح المشتركة والمستند على رصيد نضالي ضارب في التاريخ.

---

[1] حداد بلال، "التوجه الجزائري شرقا نحو الصين"، **القدس العربي**، من موقع:
www.alquds.co.uk/?p=85393

[2] جريدة الخبر اونلاين، **"تعاون في التعليم العالي بين الجزائر والصين"**، من موقع:
www.elkhabar.com/press/article/83850

[3] نوال الهواري، مرجع سابق.

مقدمة الفصل:

ترتبط الجزائر والصين بعلاقات وطيدة في كافة المجالات (السياسية والاقتصادية، الثقافية، والعسكرية)، وقد تعززت أكثر مع انتشار جائحة وباء كورونا المستجد (كوفيد 19) في العالم، حيث أن الكوارث والخسائر التي الحقها الوباء خاصة بالعامل الإنساني بلغت ذروتها في العديد من دول العالم على غرار الصين وإيطاليا، ايران، الولايات المتحدة الامريكية ...التي بلغ عدد الوفيات فيها معدلات قياسية.

ورغم ذلك حققت الصين تحسنا ملحوظا في التعامل مع الوباء ، وكبحت انتشاره في العديد من المدن؛ ومن هذا المنطلق وجدت الجزائر المتضررة أيضا من الوباء نفسها بحاجة الى التعاون المشترك مع الصين في إدارة هذه الازمة الوبائية ومواجهتها بتبادل الخبرات والتقنيات في هذا المجال، والاستفادة من التجربة الصينية في ذلك.

وعليه فقد تناول هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التدابير الصحية والوقائية لمواجهة وباء كورونا.

المبحث الثاني: برنامج الدعم من طرف الصين لمكافحة وباء كورونا.

المبحث الثالث: آفاق ومستقبل التعاون الجزائري الصيني في المجال الصحي.

المبحث الأول: التدابير الصحية والوقائية لمواجهة وباء كورونا.

أولا: تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات

أجلت وزارة الصحة، منح العطل لجميع مستخدمي قطاع الصحة، بما فيهم الذين يشتغلون في إطار عقود الإدماج المهني، ووجهت وزارة الصحة تعليمة إلى مديري الصحة الولائيين ومديري المراكز الاستشفائية لتعليق كل العطل الخاصة بالعاملين على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية عبر الوطن[1].

ثانيا: الحد من التجمعات

1- غلق جميع المدارس والجامعات:

في 12 مارس2020 ، أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس ويشمل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، أقسام محو الأمية، مُستثنيا المؤسسات الجامعية التي سوف تجرى بها الامتحانات الاستدراكية. بحيث أنه بتاريخ 14 مارس 2020 قررت عدة جامعات على غرار جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، وجامعة فرحات عباس ومحمد لمين دباغين بسطيف تأجيل الامتحانات الاستدراكية ومختلف النشاطات البيداغوجية إلى تاريخ 5 أفريل 2020 [2].

2- فتوى حول صلاة الجماعة ودفن موتى كورونا:

بتاريخ 17 مارس2020 ،في تصريح ليوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائ، قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد[3].

---

1 ليلى ك، **"تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات"**، البلاد، 16-03-2020 ، من موقع: https://www.elbilad.net

2 سامية مقعاش، سامي مباركي، **"إغلاق المؤسسات التعليمية بسبب جائحة كوفيد-19 وتداعياته على قطاع التعليم في الجزائر، نحو توظيف استراتيجية التعليم عن بعد"**، من موقع: https://www.asjp.cerist.dz

3 الاذاعة الجزائرية،**"وزير الشؤون الدينية والأوقاف:تعليق صلاة الجمعة والجماعة وغلق كل المساجد عبر الوطن"**، من موقع:

https://radioalgerie.dz

وفي 25 مارس 2020 أكدت لجنة الفتوى، لدى وزارة الشؤون الدينية، في بيان لها، **"**بما أن وزارة الصحة، أخذت على عاتقها التكفل بغسل الموتى المصابين بكورونا، وتكفينهم ودفنهم، ووضعت جملة من الإجراءات الوقائية الصارمة، فإنه يجب شرعا احترام هذه الإجراءات والالتزام بها حفاظا على الأنفس**"**[1]، وقالت اللجنة أن جمهور العلماء اتفقوا على أن غسل الميت من فروض الكفاية التي إذا قام بها البعض سقطت عن الآخرين، لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . حيث دعت لجنة الفتوى إلى:

- وضع الجثة في تابوت مغلق محكم قبل أي عملية نقل.
- تعيين فرد أو اثنين فقط من عائلة الميت لحضور الجنازة.
- عدم السماح لأهل الميت برؤيته إلى بعد تجهيزه مع منع لمسه.
- ضرورة استرجاع وتجميع الأغراض التي يكون قد استعملها الميت قبل موته كالفراش والألبسة ووضعها في كيس بغرض حرقها[2]، مشددة على:
- تنظيف الغرف وملحقاتها التي يشك في تعرضها للعدوى.
- تنظيف وتعقيم أغراض الميت التي استعملها مثل الأواني وغيرها.
- حرق جميع الأفرشة التي تلطخت بإفرازات جسم الميت.
- ارتداء الأشخاص المكلفين بنقل الجثة لقفازات خاصة
- إنزال الجثة بشكل بطئ داخل القبر.

- غسل الأيدي جيدا على الاشخاص الذين شاركوا في عملية نقل ودفن الجثة،
- الحفاظ على مسافة الأمان بنحو متر أثناء القيام بصلاة الجنازة على الميت.
- منع على الأشخاص المصابين بعلة أو مرض حضور مراسم الجنازة.

3- تسريح نصف العمال:

في 17 مارس2020 ، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا

---

1 اللجنة الوزارية للفتوى، **"تجهيز ودفن الميت المصاب بمرض كورنا"**، بيان رقم 04، من موقع: https://www.marw.dz

2 المرجع نفسه.

في البلاد أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها[1]:

- تسريح نصف من الموظفين والاحتفاظ فقط بمستخدمي المصالح الحيوية الضرورية مع الاحتفاظ برواتبهم.
- تسريح النساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار.

في 21 مارس2020 ، أصدر الوزير الأول، عبد العزيز جراد مرسوما تنفيذيا يحدد كيفيات تطبيق الإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية، والرامية إلى الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، نشر المرسوم (رقم 20-69) في العدد 15من الجريدة الرسمية. وفي 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها:

- يُطبق إجراء تسريح 50 بالمائة من العمال كذلك في القطاع الاقتصادي والخدمات العمومية والخاصة، بحيث سيتم دراسة الخسائر المنجرة عن هذا الإجراء لتتكفل بها الدولة في وقت لاحق.

اصدر الوزير الأول عبد العزيز جراد بتاريخ 21 مارس 2020 مرسوما تنفيذيا للإبقاء على عمال القطاعات الحيوية وهي:[2]

- الصحة
- الامن الوطني

---

1 وكالة الانباء الجزائرية، **"التنقل في الولايات تحت الحظر الكلي أو الجزئي: الوزير الأول يصدر تعليمة توضيحية للحكومة و الولاة"**، من موقع: https://www.aps.dz

2 المرجع نفسه.

- الحماية المدنية
- الجمارك
- إدارة السجون
- المواصلات السلكية ولا سلكية
- مخابر مراقبة الجودة
- مصالح البيطرية
- مصالح النظافة والتطهير
- الموظفين المكلفين بالمراقبة والحراسة
- سلطة الصحة النباتية

4- غلق كلي للمحلات ومكافحة المضاربة:

بتاريخ 17 مارس 2020 وفي إطار الاجتماع التكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد أصدر المجتمعون برئاسة الجمهورية القرارات التالية[1]:

- غلق المقاهي والمطاعم في المدن الكبرى بصفة مؤقتة، إبتداء من يوم الأحد 22 مارس 2020 على الساعة الواحدة صباحا إلى غاية 4 أبريل 2020 ويمكن رفعها أو تمديدها إذا اقتضت الضرورة.
- ضبط السوق لمحاربة الندرة بتوفير جميع المواد الغذائية الضرورية.
- تكليف وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة والتنمية الريفية بتعقب المضاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم بما فيها تشميع مستودعاتهم ومتاجرهم، والتشهير بهم في وسائل الإعلام وتقديمهم للعدالة.

---

1 جمعية الصحفيين والمراسلين العربي بن مهيدي لولاية أم البواقي، "القرارات الكاملة لاجتماع مجلس الامن "، 23-03-2020 ، من موقع:

https://m.facebook.com

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 وهي[1]:

- غلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية المخابز والملبنات والبقالات ومحلات الخضر والفواكه.
- غلق قاعات الحفلات والاحتفالات والأعراس العائلية وغيرها.
- يتعين احترام مسافة الأمان الإجبارية على الأقل 1 متر بين الأشخاص في كافة المؤسسات والفضاءات التي تستقبل الجماهير، بحيث يقع على عاتق الإدارات المعنية الحرص على احترام هذه المسافة واللجوء إلى القوى العمومية إن اقتضى الأمر.

ثالثا: قيود السفر

1- تعليق الرحلات نحو الخارج:

في 12 مارس اتفقت الجزائر والمغرب بعد التشاور على وقف الرحلات الجوية بين البلدين مُؤقتًا كإجراء وقائي حسب بيان رئاسة الجمهورية الجزائرية .وكإجراء إحترازي دعت سفارة السعودية في الجزائر السعوديين الراغبين في العودة للسعودية، والذين يواجهون صعوبة في العودة التواصل مع سفارة المملكة بُغية ترتيب عودتهم.[2]

في 13 مارس قررت الخطوط الجوية الجزائرية إلغاء الرحلات من وإلى فرنسا نحو مدينة سطيف، تلمسان، باتنة، عنابة، بجاية، بسكرة، الوادي، وأبقت الرحلات فقط بشكل مُخفض من مطارات الجزائر، قسنطينة وهران مع تعليق دائم للرحلات من وإلى إسبانيا إلى غاية 4 أفريل2020 .[3]

---

1 جمعية الصحفيين والمراسلين العربي بن مهيدي لولاية أم البواقي، مرجع سابق.

2 الاذاعة الجزائرية، **"تعليق الرحلات: الخطوط الجوية الجزائرية تعلن عن اجراءات خاصة بالمسافرين"**، من الموقع:

https://radioalgerie.dz

3 المرجع نفسه.

في 15 مارس2020 ، أمر الوزير الأول الجزائري عبد العزيز جراد، بعد التشاور مع نظيره الفرنسي إدوارد فيليب، بوقف مؤقت لجميع الرحلات الجوية والبحرية بين الجزائر وفرنسا ابتداءًا من 15 مارس2020 [1]

2- تعليق الرحلات الجوية الداخلية:

في 19 مارس2020 ، أعلنت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتعليق جميع الرحلات الداخلية الجوية وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 مارس2020 ، إلى غاية 4 أفريل2020 ،[2] إلى جانب ذلك أعلنت شركة طيران الطاسيلي بتعليق الرحلات الداخلية بدءا من 22 مارس2020 .

3- وقف النقل الداخلي:

بتاريخ 17 مارس2020 ، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها وقف جميع وسائل النقل الجماعي العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات وكذلك حركة القطارات[3].

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها منع تنقل سيارات الأجرة عبر كافة التراب الوطني[4] .

رابعا: تنصيب لجنة متابعة ورصد وباء كورونا:

في 17 مارس2020 ، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا

1 الاذاعة الجزائرية، مرجع سابق.

2 العين الاخبارية،الجزائر تعلق جميع الرحلات الداخلية لأجل غير مسمى، من موقع: https://al-ain.com

3 عثمان لحياني، **"الجزائر: وقف النقل وعزل مدن وتسريح موظفين لمواجهة كورونا"**، من موقع: https://www.alaraby.co.uk

4 المرجع نفسه.

في البلاد أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها تدعيم لجنة اليقظة والمتابعة الحالية بوزارة الصحة بلجنة علمية لمتابعة وباء كورونا، تشكل من كبار الأطباء الأخصائيين وتكون مهمتها متابعة تطور انتشار الوباء وإبلاغ الرأي العام بذلك يوميا وبانتظام[1] .

في 21 مارس2020 ، نصب الوزير الأول عبد العزيز جراد لجنة متابعة ورصد وباء كورونا برئاسة عبد الرحمان بن بوزيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات اللجنة تتشكل من[2]:

- عمار بلحيمر وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة.
- عبد الرحمان لطفي بن باحمد وزير منتدب لدى وزير الصحة مكلف بالصناعة الصيدلانية.
- الدكتور جمال فورار الناطق الرسمي للجنة المدير العام للوقاية.
- الدكتور محمد بقات بركاني رئيس مجلس عمادة الأطباء.
- الدكتور طواهرية عبد الكريم رئيس مجلس عمادة الصيادلة.
- الأستاذ مصباح إسماعيل خبير في الأمراض المعدية.
- الأستاذ يوسف ندير مختص في علم الأوبئة.
- الأستاذ مهياوي رياض مختص في التخدير والإنعاش.
- الأستاذ فواتيح زوبير مختص في علم الأوبئة والطب الوقائي.
- الدكتور أخموخ إلياس مختص في الأمراض المعدية.
- يمكن للجنة أن تستعين بكل شخص يفيدها في سير أشغالها.

خامسا: العزل الصحي المحلي:

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، حجرا صحيا كاملا على ولاية

1 سلوى بوشلاغم، "تدابير الضبط الاداري المركزي في مواجهة جائحة كورونا في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، من موقع: https://www.asjp.cerist.dz

2 المرجع نفسه.

البليدة لعشرة أيام، وجزئيا في الفترة الليلية من الساعة السابعة مساء (19 سا 00) إلى الساعة السابعة صباحا لليوم الموالي (07سا00) على العاصمة، فعلى مستوى ولاية البليدة كانت القرارات التالية[1] :

- حجر تام في البيوت لمدة عشرة (10) أيام قابلة للتمديد مع منع الحركة من وإلى هذه الولاية.
- يجب أن تكون الخرجات الاستثنائية مرخصا بها مسبقا من طرف السلطات المختصة للدرك الوطني أو الأمن الوطني.
- سيتم اتخاذ اجراءات استثنائية لضمان تموين السكان بالمستلزمات الطبية والمواد الغذائية.
- في هذا الاطار، سيتم وضع حواجز مراقبة أمنية.

توسيع اجراءات الحجر الجزئي الى الولايات التسع التالية: باتنة، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، المدية، وهران، بومرداس، الوادي وتيبازة. ويطبق هذا الإجراء في الولايات التسع ابتداء من السبت 28 مارس 2020 وتخص الفترة الزمنية من الساعة ال 19 الى غاية الساعة السابعة صباحا[2].

سادسا:إجراءات الجماعات المحلية.

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها[3]:

- يتعين على مسؤولي الجماعات المحلية القيام بأنشطة تعقيم وتطهير الأماكن العمومية على نطاق واسع.
- استحداث، لدى الوالي، لجنة ولائية مكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية ومكافحة وباء فيروس كورونا.

---

1 الشروق اونلاين، **"حجر تام على البليدة وحضر التجول في العاصمة"**، من موقع: https://www.echoroukonline.com

2 المرجع نفسه.

3 مجلة المعرفة، **"تفشي فيروس كورونا في الجزائر"**، من موقع: https://www.marefa.org

سابعا: التسهيلات الجمركية والضريبية

تم تكليف وزارة المالية في 17 مارس 2020 بتسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد[1] .

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها أمر مصالح الجمارك بتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر[2] .

سابعا: إجلاء المواطنين والحجر

أجْلت الجزائر في 2 فبراير2020 ، 48 شخص من الصين بينهم 31 جزائري و 10 تونسيين، 3 ليبيين، 4 موريتانيين عبر طائرة خاصة، وُضعوا في الحجز الصحي لمدة 14 يوماً.

في 14 مارس2020 ، قررت السلطات الجزائرية إجلاء الرعايا الجزائريين العالقين في المغرب بعد وقف الرحلات الجوية بين البلدين، من خلال تخصيص رحلات خاصة عبر الخطوط الجوية الجزائرية.

في 19 مارس2020 :

- سيتم إجلاء مواطنين من الخارج في عملية هي الأكبر على الإطلاق ستمتد عبر أربع قارات، حيث ستخصص فنادق ومنشآت صحية عمومية وخاصة لاستقبال العائدين[3].

- وقد أفاد بيان لوزارة الداخلية بأنها أعدت مخططا لإجلاء 2278 رعية جزائري عالقين ببعض مطارات الدول إلى أرض الوطن عبر 9 رحلات جوية، حيث سيتم نقلهم مباشرة إلى مواقع الحجر

---

1 مجلة المعرفة، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

3 وزارة الداخلية، **"الداخلية تعد مخططا لإجلاء 2278 رعية جزائري عالقين بمطارات في الخارج"**، من موقع: https://ministerecommunication.gov.dz

الصحي التي خصصت لهم. وسيتم إجلاء هؤلاء الرعايا انطلاقا من مطارات باريس عبر 4 رحلات إلى

كل من الجزائر العاصمة (رحلتان)، تلمسان وقسنطينة، ومن مرسيليا عبر رحلتين (2) إلى مدينة وهران، ومن ليون إلى وهران (رحلة واحدة) ومن الدار البيضاء المغربية إلى تلمسان ومن دبي (الإمارات) إلى الجزائر العاصمة، والمواقع المخصصة للحجر الصحية هي[1]:

- ماتاريس تيبازة
- رونيسونس، الزيانيين تلمسان
- الخيام وحسين قسنطينة
- فندق آزاد، المنتزه، قصر المنصور مستغانم
- فندق الواحات الجزائر العاصمة
- وُضَع 742 مسافر جزائري قادم من مرسيليا في الحجر الصحي بفندق مزفران(غرب العاصمة).

المبحث الثاني: الدعم الصيني للجزائر في محاربة الجائحة.

منذ تفشي وباء كوفيد – 19 أصبح التعاون في مكافحة الوباء الموضوع الرئيسي للتعاون البراغماتي الصيني الجزائري، ففي بداية حرب الصين ضد الوباء بعث الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

برسالة تعزية إلى الرئيس شي جين بينغ ، كما كانت الجزائر أول دولة تقدم الإمدادات الطبية الطارئة للصين، و بعد تفشي الوباء في الجزائر قدم الجانب الصيني الكثير من المساعدات المادية لمكافحة الوباء و شارك تجربته في مكافحة الوباء.

أولا: المساعدات والهبات المقدمة من طرف الصين.

بتاريخ 31مارس 2020 قدمت جمعية التجار الصينيين الى الهلال الاحمر الجزائري هبة أولى

---

1 وزارة الداخلية، مرجع سابق.

لمساعدة الجزائر على مواجهة انتشار فيروس كوروناالمستجد كوفيد19، بحسب ما أعلنته رئيسة الهلال الاحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس[1].

وبتاريخ 21 أفريل 2020 قدمت الحكومة الصينية مساعدات طبية إضافية إلى الجزائر لمواجهة مرض فيروس كورونا الجديد كوفيد19، بحسب بيان صادر عن السفارة الصينية، ونقل البيان الذي تلقت وكالة أنباء "شينخوا" نسخة منه، عن سفير الصين في الجزائر لي ليان خه، قوله "اليوم يشرفني أن أحضر مراسم التبرع بدفعة جديدة من المستلزمات الطبية لمكافحة كوفيد-19 مقدمة من الحكومة الصينية إلى الجزائر."[2]

وأضاف السفير الصيني أن الصين والجزائر "تساندان وتساعدان بعضهما البعض وتتقاسمان السراء والضراء كالأخوين الحميمين والصديقين العزيزين والشريكين الموثوقين." حيث أكد أنه منذ بداية تفشي الفيروس تتكاتف الدولتان في مكافحته، حيث أنه في أوائل فبراير الماضي "كانت الصين في المرحلة الأولى من مكافحتها للفيروس، وقدمت الجزائر الصديقة مساعدات طبية طارئة تضمنت كمامات وقفزات ونظارات واقية للشعب الصيني، ولن تنسى الصين حكومة وشعبا هذه المساعدات أبدا."[4] كما قال إنه دائما ما يقول الصينيون "من الواجب تقديم مساعدات مضاعفة لمن كان يساعدنا، ومنذ تفشي الفيروس في الجزائر، تمد الحكومة الصينية والمؤسسات الصينية والجاليات الصينية أيديهم لمساعدة الجزائر من خلال التبرع بعدة دفعات من المستلزمات الطبية."

وأضاف "اليوم وصلت هبة تضامنية جديدة من الحكومة الصينية إلى الحكومة الجزائرية، وهي تعكس الصداقة الأخوية المتميزة التي تربط بين الدولتين، كما تعكس جهود الصين لتطبيق مفهوم مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية." وتشتمل هذه الدفعة على 20 طنا من المساعدات الطبية، من بينها

---

1 وكالة أنباء شينخوا،**"جمعية التجار الصينيين تقدم هبة للهلال الأحمر الجزائري لمكافحة فيروس كورونا"**، من موقع:
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0401/c31660-9674742.html

2المرجع نفسه.

3 وكالة أنباء شينخوا، **"الصين تقدم مساعدات طبية إضافية إلى الجزائر لمواجهة كوفيد- 19"**، من موقع:
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0422/c31660-9682805.html

كمامات طبية وكمامات FFP2 وكواشف وأجهزة تنفس اصطناعية وغيرها من المستلزمات الطبية، حيث أعرب السفير الصيني عن أمله في أن تساعد هذه المستلزمات الطبية الجزائر على مكافحتها لكوفيد-19.[1]

كما شدد على أن الصين تحرص على "الصداقة بين الشعبين الصيني والجزائري، وتولي اهتماما بالغا بالعلاقات بين الدولتين، حيث تقف الصين حكومة وشعبا دائما إلى جانب الحكومة الجزائرية والشعب الجزائري الصديق، وستواصل تقديم الدعم والمساعدات إلى الجزائر بكل ما بوسعها"؛ كما قال إن الصين واثقة من أن "الشعب الجزائري سيتغلب على كوفيد-19 في أقرب وقت ممكن."

ووصلت مساء يوم الثلاثاء طائرة عسكرية جزائرية قادمة من الصين إلى مطار هواري بومدين الدولي بالعاصمة الجزائر محملة بمعدات وأدوية مهداة من الصين، حيث كان في استقبال طاقم الطائرة رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد ووزير الصحة عبد الرحمن بن بوزيد والوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية عبد الرحمن لطفي جمال بن باحمد.

بتاريخ 14 ماي 2020 أرسلت الصين إلى الجزائر وفد طبي للمشاركة في جهود مكافحة مرض فيروس كورونا الجديد، هو الأول الذي ترسله الحكومة الصينية إلى منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي، ويتألف الوفد من 20 طبيبا يتوزعون على ثلاثة تخصصات هي الأمراض المعدية والأمراض التنفسية والإنعاش.[2]

وقال سفير الصين في الجزائر لي ليان خه في كلمة في مراسم استقبال الفريق الطبي حصلت وكالة "شينخوا" على نسخة منها إن "هذا الفريق هو أول فريق صيني لمكافحة مرض فيروس كورونا الجديد الذي ترسله الحكومة الصينية إلى منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي، ولهذا أهمية خاصة وتسليط الضوء على العلاقات المتميزة بين الصين والجزائر."[3]

---

1 وكالة أنباء شينخوا، مرجع سابق.

2 وكالة أنباء شينخوا، من موقع: http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0515/c31660-9690732.html

3 المرجع نفسه.

وأكد لي أنه بناء على طلب الجزائر ومن أجل تقديم الدعم بشكل أفضل للجزائر في مجال مكافحة المرض "أرسلت الحكومة الصينية فريق الخبراء الطبيين الصيني لمكافحة كوفيد-19"، مشيرا إلي أنه منذ تفشي المرض، قامت الصين والجزائر بتعاون مستمر ومكثف وفعال لمكافحة المرض هذا ما يعكس العلاقات الودية المتميزة والصداقة الأخوية التي تربط البلدين، وأصبح نموذجا لبناء مجتمع ذى مستقبل مشترك للبشرية.[1]

وأوضح السفير أن الوفد الطبي كان يعمل في الخطوط الأولى في مكافحة المرض في الصين ولديه خبرة كبيرة، مشيرا إلى أن الوفد سيمكث 15 يوما في الجزائر "سيقدمون فيها الخبرات ويتضامنون

ويتعاونون مع نظرائهم الجزائريين من أجل السيطرة على مرض فيروس كورونا الجديد في أقرب الآجال."[2]

كما شدد على أن الجزائر والصين ستظلان "تتساندان وتساعدان بعضهما البعض وتتقاسمان السراء والضراء كالأخوين الحميمين والصديقين العزيزين والشريكين الموثوقين." كما أن الصين حكومة وشعبا ستظل بجانب الجزائر وعلى استعداد لمواصلة تقديم الدعم والمساعدات للجزائر بكل ما في وسعها، ومن جانبه، صرح رئيس الوفد الصيني زهو لين للصحفيين بأن الوفد الطبي جاء بعد اتفاق بين حكومتي البلدين وهو يحمل معه معدات طبية لتسليمها إلي الأطباء الجزائريين، حيث قال "سنعمل معا على تبادل الخبرات ودراسة الحلول للقضاء على (كوفيد-19)."[3]

ومن جهته، قال المدير العام للمصالح الطبية بوزارة الصحة الجزائرية محمد الحاج في تصريح لإذاعة الجزائر الحكومية "هناك علاقات وتعاون وطيد بين الجزائر والصين خاصة في المجال الطبي، وحتى الآن هناك بعثات صينية دائمة في الجزائر"؛ كما أشار الحاج إلى أن الوفد الطبي الصيني "لديه تجربة مختلفة عن التجربة الجزائرية، والجزائر لديها تجربتها الخاصة وسيكون هناك تبادل للتجربتين."كما

---

1 وكالة أنباء شنخوا، من موقع: http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0515/c31660-9690732.html

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

أضاف أن الوفد الطبي الصيني هو الأول الذي يزور الجزائر في إطار جهود مكافحة مرض فيروس كورونا الجديد، مشيرا إلى أن الوفد سيعمل مع الخبراء الجزائريين من دون زيارة المستشفيات وسيقتصر التعاون على مستوى وزارة الصحة والمراكز والمعاهد الطبية.

ثانيا: اتفاق جزائري صيني لتوفير لقاح كورونا.

كشف المدير العام لمعهد باستور فوزي درار الإثنين 26 جويلية ، عن اتفاقية مع الشريك الصيني لتوفير 5 ملايين جرعة من لقاح " سينوفاك" شهريا و قال درار لدى حلوله ضيفا على القناة الإذاعية الأولى إن الحل الوحيد حاليا لمجابهة جائحة الكوفيد المتحور دلتا هي تلقيح أكبر عدد ممكن، محذرا من القدرة الرهيبة للمتحور دلتا على الانتشار حيث يشكل انتشاره 71 % حاليا متوقعا أن تصل نسبة انتشاره إلى 91 % في غضون أيام قليلة.[1]

و حول وفرة ما يكفي من اللقاحات طمأن المتحدث المواطنين كاشفا عن إبرام عقد مع الشريك الصيني لتزويد معهد باستور بـ 17 مليون جرعة من لقاح سينوفاك، بمعدل 5 ملايين جرعة شهريا، وأوضح أن هذا المعدل قابل للرفع إلى مستوى أكثر من 5 ملايين عبر مصادر اخرى للقاحات إذا تطلب الأمر ذلك، كما كشف أن الجزائر اقتنت لحد الأن ما يقارب 8 ملايين جرعة نفذت منها مليون و نصف المليون جرعة و الباقي في طور الاستهلاك.

وقد حل وفد من الخبراء الصينيين بالجزائر لتفقد التجهيزات و المعدات الخاصة بإنتاج اللقاح المضاد لفيروس كوفيد - 19 "سينوفاك" على مستوى الوحدة الإنتاجية التابعة لمجمع " صيدال"،و حسب بيان لوزارة الصناعة الصيدلانية فإن وفد الخبراء الصينيين قد حط بمطار محمد بوضياف الدولي بقسنطينة ليلة الجمعة إلى السبت، في زيارة تهدف لتفقد التجهيزات و المعدات الخاصة بإنتاج اللقاح المضاد لفيروس كوفيد- 19 " سينوفاك".[3]

---

1 سعيد بركان، "اتفاق جزائري صيني لتوفير 17 مليون جرعة لقاح ضد كورونا"، **بوابة افريقيا الاخبارية**، من موقع: https://www.afrigatenews.net

2 المرجع نفسه.

و أضافت الوزارة أن الوفد سيقوم بخبرات تقنية على مستوى الوحدة الإنتاجية التابعة لمجمع صيدال فور الانتهاء من مرحلة الحجر الصحي، وتعد هذه الزيارة التفقدية حسب ذات المصدر محطة جد هامة في رزنامة إنتاج اللقاح الصيني بالجزائر.

يذكر أن الوزارة كانت قد أكدت في بيان سابق لها أن هاته الزيارة لوحدة الإنتاج التابعة لمجمع صيدال بقسنطينة و التي ستستخدم في إنتاج اللقاحات المضادة لفيروس كورونا قد شكلت أحد محاور اجتماع اللجنة القطاعية المشتركة لمتابعة مشروع إنتاج اللقاح المضاد لكوفيد - 19 بالجزائر.[1]

وحضر هذا الإجتماع الذي انعقد يوم الخميس بمقر الوزارة برئاسة وزير الصناعة الصيدلانية، إطارات وزارة الصناعة الصيدلانية و ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية، الوكالة الوطنية للأمن الصحي، مجمع صيدال و الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية.

ثالثا: الشراكة الصينية الجزائرية لإنتاج اللقاح في الجزائر.

اتفقت الجزائر مع الصين في إطار التعاون الصحي في مكافحة فيروس كورونا كوفيد-19 من أجل إنتاج لقاحي سبوتنيك و سينوفاك ابتداء من سبتمبر القادم و يوم 13 جويلية 2021 أكد وزير الصناعات الصيدلانية لطفي بن باحمد أن الجزائر ستشرع في انتاج لقاح " سبوتنيك" الروسي و "سينوفاك" الصيني محليا ابتدءا من شهر سبتمبر القادم، و حسب الوزير سيكون انتاج اللقاحين بمخابر صيدال بولاية قسنطينة بمعدل مليوني جرعة شهريا. و قال: " مع نهاية الشهر الجاري سيحل بالجزائر أخصائيون صينيون من أجل تحضير عملية استقبال المواد الأولية التي تستعمل في تركيبة هذا اللقاح"[2] كما تحدث عن موضوع إنتاج الأكسجين الطبي الذي قال إنه" عرف قفزة نوعية بعد أن ارتفع الإنتاج من 120 ألف لتر إلى 500 ألف لتر يوميا".[3]

---

1 اطلاع على الموقع الالكتروني: http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/sjfc/t1864007.htm

2 المرجع نفسه.

3 وكالة أنباء شنخوا، مرجع سابق.

في هذا الصدد إن " عملية إنتاج الأكسجين الطبي ارتفعت بفضل أحد الخواص الذي دعم المنتوج الوطني بـ 50 ألف لتر بعد أن كان إجمالي الإنتاج في اليوم يقدر بـ 450 ألف ليرتفع بذلك حجم إنتاج الأكسجين الطبي إلى 500 ألف لتر يوميا". ليوضح أيضا "أنه و خلال الأسبوع الفارط تم تسجيل بعض الاضطرابات في عملية توفير هذه المادة الحيوية بسبب عملية الصيانة التي أجراها أحد الخواص على تجهيزاته وأن المياه عادت إلى مجاريها و استؤنفت عملية الإنتاج"[1].

من جانب آخر، أشار ضيف التحرير إلى انه في أمس الاثنين – عقد اجتماع مع كل منتجي الأكسجين الفاعلين على المستوى الوطني، بحضور وزير الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات عبد الرحمن بن بوزيد و وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية كمال بلجود، لوضع خريطة طريق من أجل تجميع قدرات الإنتاج لتوفير الأكسجين الطبي على مستوى المستشفيات".[2]

و في 11 أفريل 2021 خلال كلمته الافتتاحية ليوم مخصص للصناعة الصيدلانية حول موضوع "الصناعة الصيدلانية: استراتيجيات و تحديات " الذي نظمته دائرته الوزارية السبت، اعتبر بن باحمد أن هدف إنتاج اللقاح ضد كوفيد - 19 في الجزائر قبل نهاية العام الحالي تستطيع تحقيقه الكفاءات الوطنية التي يراهن عليها لإثبات إمكانات الصناعة الصيدلانية الجزائرية مرة أخرى على ضرورة مضاعفة الجهود لمواجهة التحدي الجديد الذي أعلنه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون و المتمثل في الإنتاج المحلي للقاح ضد كوفيد - 19 و ذلك بهدف تحقيق السيادة الصحية.[3]

وفي يوم الأربعاء 07 أفريل 2021، كشف الوزير خلال نزوله ضيفا على برنامج ضيف التحرير للقناة الإذاعية الثالثة، أن لقاح سبوتنيك الجزائري سيتوفر شهر سبتمبر تزامنا مع الدخول الإجتماعي المقبل تنفيذا لتعهدات رئيس الجمهورية وأن عدة مخابر دولية تساهم في عملية تصنيع لقاح سبوتنيك محليا

---

1 الاذاعة الجزائرية، مرجع سابق.

2 نفس المرجع السابق.

3 الاذاعة الجزائرية من موقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210407/204319.html

و كان مدير الضبط بوزارة الصناعات الصيدلانية بشير علواش قد أكد يوم الثلاثاء 02 مارس 2021، أن مصالحه وضعت اللمسات الأخيرة مع الشريك الروسي لإنتاج لقاح "سبوتنيك" المضاد

لفيروس كورونا، وان وزارة الصناعات الصيدلانية قامت بكل الإجراءات اللازمة لتسهيل دخول مشروع انتاج لقاح "سبوتنيك" حيز التنفيذ.[1]

وحسب مدير الوكالة الوطنية للأمن الصحي، البروفيسور كمال صنهاجي، فإن مخابر صيدال بقسنطينة مرشحة لتصنيع لقاح سبوتنيك ، حيث أن مخابر قسنطينة مرشحة كأول مخبر فرعي لصيدال للشروع في تصنيع لقاح سبوتنيك، و أضاف صنهاجي خلال زيارته لولاية قسنطينة لتفقد مخابر صيدال المرشحة للعملية و الوقوف على إمكانياتها، أن فروع صيدال الأخرى في باقي الولايات ستتمكن من إنتاج اللقاح في وقت لاحق.[2]

و قد قال وزير الصناعة الصيدلانية، لطفي بن باحمد أن "صندوق الاستثمار الروسي الذي يستغل تسويق القاح سبوتنيك 7 المطور من قبل المعهد الروسي لعلوم الاوبئة و البيولوجيا المجهرية (غاماليا) كان قد حدد منذ ثلاثة أشهر بعض البلدان التي تمتلك القدرات لإنتاج هذا اللقاح من بينها الجزائر بالنسبة لمنطقة إفريقيا و الشرق الأوسط"، حيث اوضح أن الأمر مرده أن الطلب العالمي على اللقاحات في تزايد ما يدفع البلدان المصنعة له لإنتاجه في بلدان أخرى للاستجابة للطلب العالمي.[3]

المبحث الثالث: آفاق ومستقبل التعاون الجزائري الصيني في المجال الصحي.

خلال الذكرى الـ 62 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والصين في 20 ديسمبر 1958 التي بلغت مرحلة الشراكة الإستراتيجية الشاملة، في الوقت الذي تطمح فيه الدولتين إلى الارتقاء بها إلى مستوى أعلى وتحقيق المزيد من الفوائد لشعبي البلدين، لاسيما بعد "التعاون النموذجي" بينهما في

---

1 الاذاعة الجزائرية، من موقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200407/204319.html

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

التصدي لجائحة فيروس كورونا، حيث أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، كان قد أكد في حوار مع وسائل إعلام محلية أفريل 2020، أن بين الجزائر والصين "صداقة قوية تعود إلى مرحلة حرب التحرير وتواصلت بعد الاستقلال".[1]

وتوقع السفير الصيني بالجزائر مؤخرا أن تكون العلاقات الجزائرية-الصينية "أكثر إشراقا" مستقبلا, بالنظر للعديد من المقومات التي تعزز هذه العلاقات لاسيما بعد التعاون الوثيق بين البلدين لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، الذي اجتاح دول العالم منذ أواخر سنة 2019.

وقال السفير الصيني أن "هذه العلاقات التي تمتد لأكثر من نصف قرن تشهد مرحلة جديدة في التعاون بين البلدين ضد الوباء وفي التوافق خاصة حول الأزمة الليبية والدفاع المشترك عن نفس المبادئ في إطار التضامن مع أفريقيا"، مشيرا إلى "عزم مشترك" لقيادتي البلدين على تحقيق تكامل اقتصادي كبير.[2]

وأكد أن الصين "تقدر تقديرا عاليا الدور الهام الذي تلعبه الجزائر في حربها ضد الإرهاب وفي إدارة شؤون الأمن الإقليمي, كما تدعم جهودها للعب دور بناء في حل النقاط الساخنة الإقليمية على غرار قضيتي ليبيا ومالي"[3].

وتعاونت الصين والجزائر في التصدي لجائحة كورونا التي مست دول العالم, وأرسلت معدات طبية وعدد من أطبائها إلى الجزائر وكذا فريق من خبراء مكافحة الاوبئة في إطار تبادل الخبرات للتغلب على هذا الوباء.

وعلى الرغم من الوباء, فقد عززت الصين والجزائر تعاونهما البراغماتي إلى مستوى أعلى, حيث واصلت الشركات الصينية وعمالها تعزيز مشاريعهم في الجزائر.

---

1 الاذاعة الجزائرية، من موقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201220/204319.html

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

وأعرب السفير الصيني عن رغبة بلاده في تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين البلدين عبر البناء الصيني الجزائري للحزام والطريق وبناء جزائر جديدة, حتى يؤتي التعاون البراغماتي الصيني الجزائري ثماره أكثر ويصل إلى مستوى أعلى."[1]

وسعياً لتعزيز التعاون في المجال الطبي بين الصين والجزائر وقعت العديد من الاتفاقيات الطبية بين الجانبين، فمثلا في عام 2020 وقعت الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية (CSCEC) مع الحكومة الجزائرية اتفاقا لبناء مركز عين النعجة الذي سيعمل كمرفق داعم لمستشفى عين النعجة، وتبلغ تكلفته 500 مليون دولار أميركي ويستغرق بناؤه 36 شهرا. وفي عام 2019، وقعت الصين والجزائر اتفاق تعاون في مجال الصحة، يتعلق بإيفاد فرق طبية صينية مختصة إلى الجزائر، تقدم العلاج مجانا لمدة سنتين وتنشط في مختلف التخصصات، منها طب النساء والتوليد والجراحة والإنعاش وطب العيون؛[2] كما أُبرم اتفاق لإنشاء مركز صيني- جزائري على مستوى المؤسسة الاستشفائية المختصة لبن عكنون، والتوأمة بين المركز الاستشفائي- الجامعي مصطفى باشا ومستشفى صيني في مجال طب النساء والتوليد.

وبعد تفشي الفيروس في مختلف دول العالم وتعافي الصين نسبيا منه، أحيت الأخيرة طريق الحرير الصحي وأخذت ترسل المساعدات الطبية إلى مختلف دول العالم، وكان للجزائر نصيب من هذه المساعدات التي تضمنت كمامات وملابس واقية وقفازات وأجهزة تنفس وفرقا طبية. كما تبرعت الصين بآلاف الجرعات من لقاحات سينوفارم وسينوفاك الصينية لمساعدة الجزائر على مكافحة الوباء وبحسب سفير الصين لدى الجزائر لي ليان خه، فإن هذه التبرعات دليل على التضامن بين الصين والجزائر.[3]
لقد ساهمت الفرق الطبية الصينية منذ بدء قدومها إلى الجزائر في تطوير قطاع الصحة الجزائري، خاصة أن الصين من الدول المتقدمة طبيا.

1الصين اليوم، من موقع:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202109/t20210906_800257484.html

2 المرجع نفسه .

3 المرجع نفس

تطلعات مستقبلية:

على الرغم من أن حجم المبادلات البينية بين الصينية والجزائر قد شهدت تطورا واضحا، لابد من بذل المزيد من الجهود لدفعها إلى الأمام، لذلك يجب على الطرفين، بعد التخفيف من القيود المفروضة بسبب تفشي فيروس كورونا الجديد، العمل على؛ تكثيف النشاطات الخاصة بتبادل الأطباء والممرضين بين البلدين، والتعاون لإجراء أبحاث طبية مشتركة، وعقد ندوات طبية مشتركة، وزيادة المنح الصينية المقدمة للطلبة الجزائريين للتخصص في المجال الطبي في الصين؛ توقيع المزيد من الاتفاقيات بين المستشفيات الصينية والجزائرية؛ توسيع التبادل والتعاون الثقافي بين الصين والجزائر من خلال زيادة الزيارات المتبادلة بين الخبراء والمتخصصين في المجال الثقافي والأكاديميين والباحثين في العلاقات الصينية- الجزائرية، والطلاب وأساتذة الثانويات بهدف التعرف على نظام التعليم المتبع في كلا البلدين؛ زيادة المنح التعليمية إلى الصين، وتوقيع المزيد من اتفاقيات التعاون والتبادل الطلابي بين الجامعات الصينية والجزائرية؛ إقامة الأسابيع والمهرجانات الثقافية المتبادلة؛ إنشاء مركز ثقافي صيني في الجزائر ومركز ثقافي جزائري في الصين؛ والسعي لإنشاء معهد كونفوشيوس في الجزائر.[1]

بناء على كل ما سبق، وبالنظر الى العلاقات المتميزة بين الجزائر والصين منذ أيام ثورة التحرير المظفرة، وبالنظر الى الآثار الايجابية للتعاون بين البلدين في فترة كورونا (كوفيد19) والتي أثبتت للجزائر صدق الطرف الصيني ورغبته في الدفع بالعلاقات الثنائية الى المزيد من القوة والاتساع ؛ فإن مستقبل العلاقات الجزائرية الصينية يبدو بأنه مفتوح على مزيد من التقدم والرقي والازدهار خاصة وأن الصين الآن هي الشريك الاول للجزائر، كما انها تعتبر القوة المالية والتصديرية الاولى في العالم، وهو ما يسمح للجزائر بزيادة مكاسبها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية من العلاقة مع حليف قوي وموثوق وتاريخي خاصة وأن التجربة أثبتت أن الاكتفاء بحليف واحد وشريك اوحد يشتمل على مخاطر جمة للجزائر، لهذا لابد للجزائر ان تسعى لتنويع شركائها وحلفائها بالشكل الذي يمنح صانع القرار الجزائري حرية أكبر في التحرك والتفاوض خاصة وان جميع المتتبعين يجمعون على أن القوة السياسية والاقتصادية في العالم تنتقل تدريجيا من الغرب(أمريكا وأوروبا) الى الشرق(الصين).

---

1 الصين اليوم. نفس المرجع السابق.

خاتمة:

سمحت العوامل التاريخية و الإيديولوجية التي قامت عليها العلاقات الصينية الجزائرية بتطوير شراكة اقتصادية متعددة الأبعاد جعلت من الصين تحتل المراتب الأولى من بين الشركاء الاقتصاديين للجزائر في العديد من المجالات، من بينها المجال الصحي الذي أصبح من المجلات الحيوية ذات الأولوية في التعاون خاصة بعد التجربة التي مرت بها جميع دول العالم مع جائحة كورونا (كوفيد 19)، ولهذا فإن ترقية الشراكة و تعزيزها في خدمة الطموحات التي يسعى إليها الطرفان يستدعي توسيع نطاقها لتشمل بقية الميادين ذات الأهمية المشتركة، بما يتوافق مع الدور الذي تسعى الجزائر للعبه إقليميا و دوليا و بما يتناسب مع الثقل الاقتصادي للصين، على هذا الأساس، يجب أن تتكاثف جهود الجانبين لاستكشاف المصالح الجديدة مع الحفاظ على علاقات الصداقة التقليدية، و التوصل إلى توافقات حول المبادء والمصالح المشتركة، من أجل ضمان استمرار تطور هذه العلاقات في المستقبل، و ينبغي على الجزائر بذل مجهود إضافي في سبيل ترقية شراكتها مع الصين.

وإذا كانت الصين تنظر إلى الجزائر كلاعب محوري ترتكز عليه من أجل الولوج إلى العمق الأفريقي فعلى الجزائر استغلال الفرص المتاحة من أجل تطوير اقتصادها وتوسيع مجالات التعاون مع الصين بشكل ذكي وعقلاني، و الجدير بالذكر أن هذه الدراسة هي حاولت تتبع عمق العلاقة بين الجزائر والصين ومجالاتها، من أجل الكشف عن الفرص الاقتصادية العظيمة التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها وتستثمر فيها بالاستفادة من خصوصية علاقتها بالصين وتعدد مجالاتها.

لقد استمرت الصين لدى صانع القرار الجزائري تحتل موقع الحليف الموثوق والشريك المضمون وزادت تجربة التعاون الثنائي في فترة كورونا (كوفيد19) من تثبيت هذا الموقع أكثر فأكثر خاصة مع سعي الجزائر وتوجهها الجديد نحو تنويع الشركاء والمتعاملين بالشكل الذي يحمي الدولة ويصون مصالحها وينمي اقتصادها؛ وتعتبر الصين دولة نموذجية للتعاون مع الجزائر خاصة وأن الرصيد النضالي المشترك بينهما يوفر قاعدة صلبة لتعميق التعاون وتنويعه لمجالات أمنية واستراتيجية هامة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم:

- الآية 02من سورة المائدة.

ثانيا: السنة النبوية:

- **"خلاصة القواعد والفوائد من الأربعين النووية"**، الحديث السادس والثلاثون، رواه مسلم، رقم 2699.

ثالثا: الهيئات الرسمية:

1- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، **رئيس مجلس الدولة لي كتشيانغ يجري مباحثات مع الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال**، من موقع:
www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t1260449/shtml

2- وانغ وانغشينغ، **الصين وافريقيا ـ نموذج إيجابي في العلاقات الدولية ـ**، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا، من موقع:
Ly.china.embssy.org/ara/dsxx/t784018.htm

3- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، **وثيقة سياسة الصين اتجاه الدول العربية**، من موقع:
www.fmptc.gov.cn/ara/zxxx/t1332837.shyml

4- وزارة الثقافة،" **الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع البلاد الاجنبية"**، من موقع:
https://www.m.culture.gov.dz/mc2/ar/coop-bilat.php

5- وزارة الشؤون الدينية، **"تجهيز ودفن الميت المصاب بمرض كورنا"**، بيان رقم 04، من موقع: https://www.marw.dz

6- وزارة الداخلية، **"الداخلية تعد مخططا لإجلاء 2278 رعية جزائري عالقين بمطارات في الخارج"**، من موقع: https://ministerecommunication.gov.dz **رابعا: الكتب:**

1- ايمانويل كانط، **"مشروع السلام الدائم"**، تر: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1952.

2- بورتشيل وآخرون،**"نظريات العلاقات الدولية"**، تر: محمد صفار، ط1، د د ن،د ب ن، 2014.

3- اسماعيل دبش، **"السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962"**، : دار هومه، الجزائر ،2009.

4- عمر بوضربة، **"تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية(1954-1960)"**، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

5- أفلاطون، **"الجمهورية الفاضلة"**، من موقع:

https://www.noor-book.com

خامسا: المجلات والمقالات:

1- حسن عبد العزيز، **"الكنيسة المسيحية: صراع الدين والدولة"**، 02-12-2019، من موقع:

https://www.arabi21.com

2- آرسطو، مصطفى النشار، "الدولة المثالية بين أفلاطون وارسطو"، **مجلة الاستغراب**،العدد 21، د.ب.ن، 2021.

3- عبدالمنعم البدري عصام، احمد السيد عبدالله، **"**أثر معاهدة واستفاليا 1648، ومؤتمر فيينا(1814-1815) في تطور القانون الدولي العام(دراسة مقارنة)"، **المركز العربي للدراسات الاستراتيجية**، السياسية والاقتصادية، 2020.

4- مقراني جمال، "التعاون الدولي في تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدولية"، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد01، 2018.

5- محمد صخري، **"التعاون الدولي وهيئاته"**، من موقع:

https://www.politics-dz.com

6- طويل نسيمة، "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد03، 2018.

7- رمضان غيث، **"الواقعية الجديدة"**، الموسوعة السياسية، من موقع:
https://political-encyclopedia.org

8- وقازي عقبة، "المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2017.

9- جاسم محمد عماد، **"المدرستين الواقعية والليبرالية دراسة في جدلية: حتمية-احتمالية التغيير الدولي"**، من موقع:
https://www.politics-dz.com

10- نصرو وشن، **"النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية"**، من موقع:
https://www.academia.edu

11- مروة خليل محمد مصطفى، **"القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية"**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، من موقع:
https://www.esalexu.journals.ekb.eg

12- سمير جسام راضي، **"مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"**، من موقع: https://www.iasj.net

13- مبروك ساحلي، **"نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام"**، جامعة أم البواقي، الجزائر، من موقع:

https://www.asjp.cerist.dz

14- حنان دريسي، **"النظرية البنائية في العلاقات الدولية"**، جامعة الجزائر 3، الجزائر، من موقع:

https://www.asjp.cerist.dz

15- " دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954"، **مجلة المصادر**، على الموقع:

https://www.asjp.cerist.dz

16- فايزة كاب، "العلاقات الصينية-العربية بين الماضي والحاضر"، **صحيفة الشعب اليومية اونلاين**، من موقع:

https://www. arabic.people.com

17- محمد حمشي، فايزة ربيعي، "ستون سنة من العلاقات الصينية- الجزائرية"، **المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية**، العدد01، المجلد02، مصر، 2013.

18- يحي أبو زكريا، **"الجزائر من أحمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة"**، من موقع:

http://www.acarbooks.com

19- لي رونغ جيان، "تاريخ العلاقات الصينية العربية.حاضرها ومستقبلها"، **المركز العربي للمعلومات**، من موقع:

https:// www.arabsino.com

20- عامر محمد، **مدلسي ينوه بمستوى الشركة الجزائرية ـ الصينية التي يصفها بالاستراتيجية**، من موقع :

Www.djazairess.com/elyawn/3779

21- لمياء ح، **التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين يبلغ 25 مليار دولار خلال المرحلة المقبلة**، من موقع:

WWW.fadjr.com/ar/index-php?news=304140

22- حمزة مصباح، **خبراء يؤكدون على تحقيق التنمية المشتركة بين الجزائر والصين**، من موقع:

Elmassar_ar.com/ara/permalink/43676.html

23- عبد الكريم صالح المحسن، **العلاقات الصينية ـــ الافريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة**، "الحوار المتمدن"، العدد 3557، متاح على:

www.alhewar.org/debat/show/art?asp?=284882

24- اسماعيل دبش، **"المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية ـــ دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية"**، من موقع:

www.ech-chaab.com

25- عبد الاله جمال، **"الصين: مستعدون لمساعدة الجزائر بمليارات الدولارات"**، من موقع:
www.eldjazaironline.net/index.php?opotion=com-k2&view=item&id=72

26- دالية غانم يزبك، **"حسنت الجزائر وبيجين علاقتهما الاقتصادية لكن لا شك انه بإمكان الجزائر ان تحصد منافع أكبر"**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، من موقع:
Carnegie-mec.org/diwan/66211

27- نواري الهواري، **"العلاقات الصينية – الجزائرية مميزة وتاريخية ودار الاوبرا تخليدا لها"**، من موقع:
Elmihwar.com/ar/index-php/8724

28- حداد بلال، "التوجه الجزائري شرقا نحو الصين"، **القدس العربي**، من موقع:
www.alquds.co.uk/?p=85393

29- سامية مقعاش، سامي مباركي، **"إغلاق المؤسسات التعليمية بسبب جائحة كوفيد-19 وتداعياته على قطاع التعليم في الجزائر، نحو توظيف استراتيجية التعليم عن بعد"**، من موقع:
https://www.asjp.cerist.dz

30- عثمان لحياني، **"الجزائر: وقف النقل وعزل مدن وتسريح موظفين لمواجهة كورونا"**، من موقع:
https://www.alaraby.co.uk

31- سلوى بوشلاغم، "تدابير الضبط الاداري المركزي في مواجهة جائحة كورونا في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية"**، من موقع:
https://www.asjp.cerist.dz

32- مجلة المعرفة، **"تفشي فيروس كورونا في الجزائر"**، من موقع:
https://www.marefa.org

33- سعيد بركان، "اتفاق جزائري صيني لتوفير 17 مليون جرعة لقاح ضد كورونا"، **بوابة افريقيا الاخبارية**، من موقع:
https://www.afrigatenews.net

سادسا: المذكرات:

- سحنوني عائشة، **"الاعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر(باتنة1)، الجزائر.

سابعا: الصحف والجرائد:

1- الصين اليوم، من موقع:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202109/t20210906_800257484.html

2- جريدة الخبر، **بعث التعاون الاقتصادي الجزائري ــ الصيني**، من موقع:
www.elkhabar.com/press/article/60566

3- صحيفة الشعب اليومية، **الصين والجزائر يستكشفان سبلا جديدة للتعاون**، من موقع:
Arabic.people.com.cn/31660/6379512.html

4- صحيفة الشعب اليومية، **الصين والجزائر تتفقان على مزيد من التعاون في مصدر الطاقة والتعدين**، من موقع:
Arabic.people.com.cn/31660/6380353/html

5- الشروق اونلاين، **"حجر تام على البليدة وحضر التجول في العاصمة"**، من موقع:
https://www.echoroukonline.com

6- الاخبارية، الجزائر تعلق جميع الرحلات الداخلية لأجل غير مسمى، من موقع:
https://al-ain.com

7- جريدة الخبر اونلاين، **"تعاون في التعليم العالي بين الجزائر والصين"**، من موقع:
www.elkhabar.com/press/article/83850

8- جريدة النهار اون لاين، **"التوقيع على بروتوكول اتفاق لارسال اطباء اختصاصيين صينين الى الجزائر"**، من موقع:
Httpm//www.ennaharonline.com/ar/mobile/algeria-news/207230

9- الصين اليوم، **"سفير الجزائر ... كل رؤساء الجزائر زاروا الصين وأول فرقة طبية خرجت من الصين كانت للجزائر"**، العدد 12، ديسمبر 2003، من موقع:
www.chinatoday.com.cn/arabic/203a1n12/12n3n1.htm

10- الصين اليوم، **"العلاقات الصينية الجزائرية"**، العدد 3، مارس 2004، من موقع:
www.chinatoday.com.cn/arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

11- صحيفة جزايرس، **عبد القادر مساهل: الجزائر تعول كثيرا على قدرة منتدى التعاون الصيني ــ الافريقي لتعميق الشراكة ــ**، من موقع:
www/djazauress.com/elmassa/13064

12- الاخبار، **الرئيس الجزائري يدعوا رجال الاعمال الصينين الى الاستثمار في الجزائر**، من موقع:
https://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/07/11/2006/htm

13- الاخبار، **الرئيس الجزائري: علاقتنا مع الصين تحولت الى شراكة استراتيجية**، من موقع:
www. Arabic.xinhuanet.com/arabic/07/11/2006/content-342907.htm

14- النهار اون لاين، **مساهل ... العلاقات الجزائرية الصينية تطورت مند وصول الرئيس بوتفليقة الى الحكم**، من موقع:
https://www.ennaharonline.com/ar/national/280377

15- الصين اليوم: **العلاقات الجزائرية ـ الصينية**، من موقع:
Arabic.chinatoday.com.cn/se/2015/06/01/content.690166htm

16- حنان ح، **الجزائر والصين تطمحان لتحقيق شراكة اقتصادية استراتيجية**، جريدة المساء، من موقع:

Massa.com/dz/componet/k2/15465.html.

17- البلاد، **"تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات"**، 16-03-2020 ، من موقع: https://www.elbilad.net

ثامنا: وكالات الأنباء:

1- الاذاعة الجزائرية، **"سلال في زيارة " تاريخية " الى الصين هذا الثلاثاء للتأكيد على العلاقات الممتازة بين البلدين- علاقات تجذرت في سياق النضال"**، من موقع:

www.radioalgerie.dz

2- الإذاعة الجزائرية، **"العلاقات الجزائرية الصينية نحو إقامة علاقة رابح رابح وتجاوز العلاقات التجارية المحضة"**، من موقع:

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2015427/38461.html

3- الإذاعة الجزائرية، **التعاون الصيني ـ الافريقي: الصين تخصص 60 مليار دولار لتنفيذ وتدعيم بلدان شمال افريقيا لمبادرات جوهانسبورغ**، من موقع:

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160729/84865.html

4- ايهاب شوقي، **"ما وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ"**، شبكة الاخبار العربية، من موقع:

www.anntv.tv/new/showsubject_aspx?id=87693

5- وكالة الانباء الجزائرية، **"الجزائر والصين تتفقان على اعداد مذكرة تفاهم في مجال الصحة"**، من موقع:

Ar.aps.dz/breves-sante-science-technologie/9200

6- الاذاعة الجزائرية،**"وزير الشؤون الدينية والأوقاف:تعليق صلاة الجمعة والجماعة وغلق كل المساجد عبر الوطن"**، من موقع:

https://radioalgerie.dz

7- وكالة الانباء الجزائرية، **"التنقل في الولايات تحت الحظر الكلي أو الجزئي: الوزير الأول يصدر تعليمة توضيحية للحكومة و الولاة"**، من موقع:

https://www.aps.dz

8- الاذاعة الجزائرية، **"تعليق الرحلات: الخطوط الجوية الجزائرية تعلن عن اجراءات خاصة بالمسافرين"**، من الموقع:

https://radioalgerie.dz

9- وكالة أنباء شينخوا،**"جمعية التجار الصينيين تقدم هبة للهلال الأحمر الجزائري لمكافحة فيروس كورونا"**، من موقع:

http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0401/c31660-9674742.html

10- وكالة أنباء شينخوا، **"الصين تقدم مساعدات طبية إضافية إلى الجزائر لمواجهة كوفيد- 19"**، من موقع: http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0422/c31660-9682805.html

11- وكالة أنباء شينخوا، من موقع: http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0515/c31660-9690732.html

12- وكالة أنباء شنخوا، من موقع: http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0515/c31660-9690732.html

13- اطلاع على الموقع الالكتروني: http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/sjfc/t1864007.htm

14- الاذاعة الجزائرية من موقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210407/204319.html

15- الاذاعة الجزائرية، من موقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200407/204319.html

16- الاذاعة الجزائرية، من موقع: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201220/204319.html

الملخص بالعربية؛

لقد حاولت هذه الدراسة البحث في جذور التعاون الجزائري الصيني ومجالاته، وتوصلت الى أن العلاقات الجزائرية الصينية ضاربة في عمق التاريخ النضالي للشعبين والبلدين، وهو ما سمح للتعاون الثنائي الجزائري أن يتميز بالمتانة والاتساع عبر الزمن.

كما حاولت الدراسة الكشف عن مجالات هذا التعاون المختلفة، وركزت على التعاون في المجال الصحي على ضوء جائحة كورونا (كوفيد 19) وما مثلته للبلدين وللعالم من تحدي خطير هدد المنظومات الصحية لجميع الدول دون استثناء، أين توصلت الدراسة الى ان العلاقات الثنائية المتميزة قد تجلت ابان هذه الأزمة الصحية العالمية الخطيرة من خلال الحجم الكبير من المساعدات التي قدمتها الصين للجزائر، وهو ما ساهم في تجاوز الجزائر للصعوبات المتعلقة بالمعدات الصحية واللقاحات والدعم التقني لمجابهة الجائحة وتخفيف آثارها مقارنة بدول أخرى.

ولقد خلصت هذه الدراسة الى ان التعاون الجزائري الصيني الواسع والممتد عبر التاريخ قد تعزز اكثر فأكثر في فترة الجائحة وهو ما ثبت موقع الصين كشريك استراتيجي وحليف موثوق للجزائر وهو ما يفتح التعاون الثنائي بين البلدين في المستقبل القريب على مجالات أكثر حيوية للجانبين، خاصة مجالات الطاقة والأمن.

Abstract:

This study attempted to research the roots and fields of Algerian-Chinese cooperation, and concluded that the Algerian-Chinese relations are deeply rooted in the struggle history of the two peoples and countries, which allowed the Algerian bilateral cooperation to characterized by durability and breadth through time.

The study also tried to reveal the different areas of this cooperation, and focused on cooperation in the health field in light of the Corona pandemic (Covid 19) and the linear challenge it represented for the two countries and the world.

the study concluded that the distinguished bilateral relations were manifested during this serious global health crisis through the large volume of aid provided by China to Algeria, which contributed to bypassing Algeria overcame the difficulties related to the time in obtaining health equipment, vaccines and technical support, which allowed the crisis to be overcome with the least damage compared to other countries.

Our study has concluded that the extensive Algerian-Chinese cooperation extending throughout history has been more and more enhanced during the pandemic period, which has proven China's position as a strategic partner and reliable ally of Algeria, which opens bilateral cooperation between the two countries in the near future, there will be more vital areas for both sides, especially energy and security.